جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY
FOR SECURITY SCIENCES
تأسست ١٩٧٨ Est. 1978

سلسلة دراسات أمنية

مكافحة الترويج الرقمي للمخدرات والمؤثرات العقلية

منظور شامل

دار جامعة نايف للنشر - 2025

جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY
FOR SECURITY SCIENCES
تأسست ١٩٧٨ Est. 1978

سلسلة دراسات أمنية

مكافحة الترويج الرقمي للمخدرات والمؤثرات العقلية
منظور شامل

عمرو عثمان
عبد السلام شرف
كيونغغون كيم
وَديع معلوف

2025

Security Studies Series

Countering the Digital Promotion of Drugs and Psychotropic Substances

A Comprehensive Perspective

Amr Osman

Abdelsalam Sharaf

Kyounggon Kim

Wadih Maalouf

2025

مكافحة الترويج الرقمي للمخدرات والمؤثرات العقلية: منظور شامل

عمرو عثمان[1]، عبد السلام شرف[1]، كيونغغون كيم[2]، وَديع معلوف[3]

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
[2] مركز الجرائم السيبرانية والأدلة الرقميَّة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا.

Combating the Digital Marketing of Drugs and Psychotropic Substances: A Comprehensive Perspective.

Amr Osman [1], Abdelsalam Sharaf [1], Kyounggon Kim [2], Wadih Maalouf [3]

[1] United Nations Office on Drugs and Crime
[2] Center of Cybercrimes and Digital Forensic Evidence, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.
[3] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna, Austria.

ردمك (ورقـــي) pISBN 978-603-8487-21-1
ردمك (إلكتروني) eISBN 978-603-8487-19-8
إيداع (ورقي) pDeposit 1446/15256
إيداع (إلكتروني) eDeposit 1446/15232
DOI: https://doi.org/10.26735/978-603-8487-19-8

سلسلة دراسات أمنية

ردمد (ورقي) ISSN (Print) 1658-8762
ردمد (إلكتروني) ISSN (Online) 1658-8770

جميع حقوق النشر محفوظة© 2025 دار جامعة نايف للنشر

هذا العمل منشور بنظام الوصول المفتوح، ومرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0.
بعض الصور أو الأشكال المضمنة أو أي محتوى آخر في هذا العمل قد لا يخضع لترخيص المشاع الإبداعي، ويجب الحصول على إذن من مالك حقوق النشر.
جميع الأفكار الواردة في هذا العمل تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة.

Copyright © Naif University Press 2025

This work is published under an open access system and is licensed under the Creative Commons License "CC BY-NC 4.0".
Some images, figures, or any other content included in this work may not be subject to the Creative Commons License, and permission must be obtained from the copyright owner.
All ideas expressed in this work represent the opinion of the authorS and do not necessarily reflect the University's viewpoint.

بسم الله الرحمن الرحيم

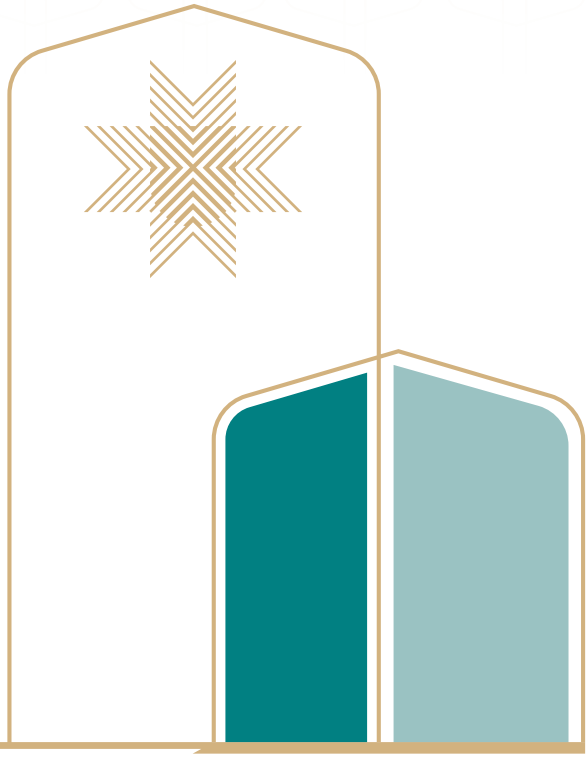

المحتويات

الملخص التنفيذي	8
المقدمة	14
أولًا: ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية على الإنترنت: الواقع الحالي ومراقبة الظروف العامة في السياقات الدولية	21
ثانيًا: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجارة المخدرات غير المشروعة في السياقات العالمية والعربية	32
ثالثًا: نماذج من دراسات حالة للترويج الرقمي للمخدرات	36
رابعًا: العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في عمل أسواق المخدرات على الإنترنت في السياقات العربية	38
خامسًا: دراسة تطبيقية على واقع الترويج الرقمي للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية	45
الخاتمة والتوصيات	58
المراجع	68

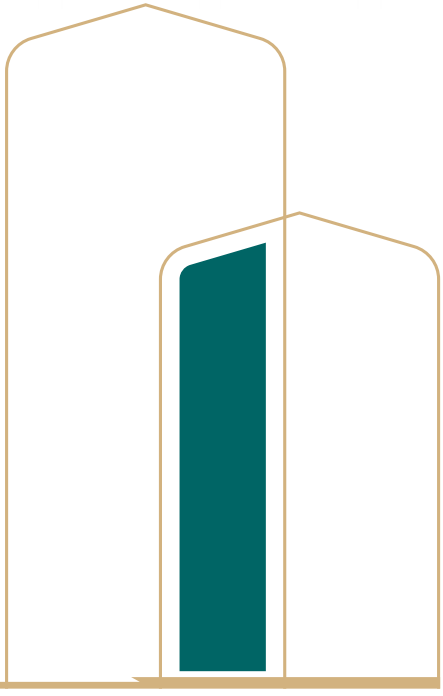

الملخص التنفيذي

يواجه المجتمع الدولي في ظل التحولات التكنولوجية والتقنيات الناشئة تحدياتٍ جوهريةً في مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها؛ حيث اصطدمت الجهود الدولية لمكافحة المخدرات مع التحوّلاتٍ الرقميةٍ التي فَرَضَتها شبكة الإنترنت، ولا سيّما في ظلّ تنامي المشهد المتطوّر للاتجار بالمخدرات عبر المنصّات الرقمية، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للمخدرات وزيادة معدّلات انتشارها. وفي ظل هذا الوضع، تواجه المؤسسات الأمنية وجهات إنفاذ القانون مصاعب جمّة في رصد أنشطة الاتجار بالمخدرات المرتبطة بتوظيف التقنيات الرقمية والإنترنت في الترويج والبيع والشراء، فضلًا عن التعقيدات المرتبطة بتعدّد المناطق الجغرافية واختلاف القوانين بين الدول، ممّا يستلزم تعاونًا دوليًّا فاعلًا للحدّ من هذه التهديدات. إضافةً إلى ذلك، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة أسواقٍ محلّيةٍ للمواد المخدّرة غير المشروعة؛ مما يثير مخاوف حقيقية بشأن زيادة إمكانية وصول الأطفال والمراهقين إلى هذه المواد.

وعلى الجانب الآخر، توفّر هذه الوسائل الرقمية فرصًا واعدةً للوقاية والتوعية، إذ تتيح منصّاتٍ للتواصل المباشر مع متعاطي المخدرات، وتنسيق الاستجابات المجتمعية الإستراتيجية، وتقديم خدمات فحص المخدرات لدعم مبادرات الصحّة العامة. وبهذه الطريقة، يمكن تسخير المنصات الرقمية لتعزيز برامج التوعية وتحسين فرص الوقاية من الاستعمال غير الطبي للمخدرات، مع التشديد على ضرورة التحالف الدولي والإقليمي في رسم سياساتٍ فاعلةٍ للتعامل مع هذه الظاهرة المتغيّرة باستمرار.

ويهدف التقرير إلى رصد وتحليل إساءة استخدام منصات التجارة الرقمية للاتجار بالمخدرات، مع التركيز على الجهود المبذولة من أجل تشجيع التعاون بين الحكومات على المستويين الإقليمي والدولي والقطاعات العاملة عبر الإنترنت. وكيف تستغل الجماعات الإجرامية المنصات الرقمية للاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وغيرها من المؤثرات العقلية الجديدة. ويثير ظهور المخدرات والمؤثرات الاصطناعية عبر الإنترنت مخاوف شديدة بسبب القوة العالية لمفعولها والخطر الذي ينجم عنها من وفيات بسبب الجرعات الزائدة.

كما يرصد التقرير الوقائع التي مثَّل فيها الإنترنت ساحة للاتجار والترويج والتشجيع على التعاطي وتعلم أساليبه في الدول العربية، وباستهداف الشباب العربي خاصةً، إضافة إلى رصد تلك المبادرات الرائدة التي نفذتها بعض دول المنطقة، مع إلقاء الضوء على عوامل الهشاشة على جميع الأصعدة (فردية ومؤسسية ومجتمعية) التي تسهم في تنامى مشكلة المخدرات بين النشء والشباب العربي، وربط ذلك بتنامي الاستخدام القهري للإنترنت (إدمان الإنترنت) في الدول العربية.

ويخلص التقرير إلى اقتراح آليات وتدابير تنفيذية لمواجهة مشكلة الترويج الرقمي للمخدرات عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي محددًا تلك العقبات التي قد تعوق نجاعة وفاعلية المواجهة؛ وثمة ملاحظة أولية تمتد في سياق التقرير تشير إلى أن هناك حاجة متزايدة إلى مواصلة تطوير

الشراكات بين كل أصحاب المصلحة والشركاء على المستويين المحلي والوطني، وتشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي وتعزيز التشريعات التي تتصدى للتحديات الآخذة في التطور في مجال الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويتضمن التقرير عددًا من الاستخلاصات اعتمادًا على الدراسة التطبيقية والميدانية، وكذلك يطرح توصيات مهمة كالتالي:

أولًا: تعزيز الأدوات والتقنيات لرصد الأنشطة غير المشروعة

1. تحليل بلوك تشين (Bl-ckchain Analysis).

- تطوير أدوات متقدمة لتتبع المعاملات في العملات المشفرة المتعددة، ورصد أنماط النشاط غير القانوني، وربطها بشبكات محددة.
- تشجيع التعاون بين الحكومات والشركات المتخصصة بالأدلة الرقميّة في البلوك تشين، لتطوير قدرات التتبع وتحليل المعاملات.

2. تطوير تقنيات فكّ التشفير (Decrypti-n)

- الاستثمار في بحوث وأساليب تشفير جديدة تتيح اختراق الاتصالات المشفرة، مع الحفاظ على الخصوصية وخضوعها لإشرافٍ قانوني صارم.
- إقامة شراكات بين أجهزة إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا لتوفير وصولٍ آمن ومقنن للبيانات المشفَّرة.

3. استخدام برامج الزحف الآلي وخوارزميات تعلم الآلة

- نشر برمجيات "Web Crawlers" تمشّط شبكات التواصل الاجتماعي وأسواق الشبكة المظلمة وتتعقّب المحتوى المرتبط بتجارة المخدرات.
- برمجة هذه الخوارزميات على تحديد الأنشطة المشبوهة، وجمع الأدلة، وتتبع المسارات الرقميّة المستخدمة من قبل التجار والمشترين.

4. الاستثمار في الذكاء الاصطناعي للرصد والكشف

- تطوير أدوات ذكاء اصطناعي (AI) قادرة على تحليل "البيانات الوصفية" وتحديد السلوكيات الشاذة في حركة المرور على الشبكة، والتي قد تشير إلى أنشطة مخدّرات.
- توظيف تقنيات التعلّم العميق لكشف عمليات "إخفاء المعلومات" (Stegan-graphy) داخل الملفات أو الصُوَر.

ثانيًا: توحيد الأطر القانونية وتعزيز التعاون الدولي

1. تأسيس أطر قانونية متسقة عبر الدول

- إبرام اتفاقيات دولية تُوحِّد تعريف جرائم المخدرات وتقرّ عقوبات مشتركة لتسهيل التحقيقات والملاحقات القضائية العابرة للحدود.
- على المنظمات الدولية (مثل: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UN-DC) قيادة جهود توحيد السياسات وتنسيقها.

2. تعزيز دور المنظمات الدولية

- تمكين الإنتربول (Interp-l) ويوروبول (Eur-p-l) ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة من توفير منصات تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق العمليات المشتركة.
- تقديم التدريب والموارد للدول التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لمكافحة تجارة المخدرات عبر الإنترنت بفاعلية.

3. إرساء بروتوكولات متقدمة لتبادل البيانات

- تبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات الاتجار بالمخدرات ومعاملاتها الرقمية والبصمات الرقميَّة للمشتبه بهم.
- تجاوز العوائق القانونية (مثل قوانين الخصوصية المختلفة) عبر إرشادات واضحة تكفل تبادل البيانات ضمن أطر قانونية مُحكمة.

4. تحديث القوانين الوطنية للجرائم السيبرانية

- تشديد العقوبات على المتورطين في إنتاج وبيع المخدرات عبر الإنترنت، ووضع التزامات قانونية لمنصات التواصل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت للإبلاغ عن الأنشطة غير المشروعة.
- إلزام مزوّدي خدمات الإنترنت بتحقيق التعاون الدولي في مراقبة الأنشطة المشتبه بها ومنع استغلال منصاتهم في تجارة المخدرات.

5. تحفيز شركات التكنولوجيا على الامتثال

- استحداث سياسات تقدّم مزايا أو إعانات أو تكريمًا علنيًّا للشركات التي تلتزم بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون، وتستثمر في تطوير تقنيات المراقبة والتعقّب.
- إنشاء آلية تشريعية تسمح بمساءلة المنصات في حال التراخي في تطبيق شروط الاستخدام الآمن.

ثالثًا: إنشاء آليات وهيئات إقليمية لتعزيز الوقاية والتنسيق

1. إطلاق "الآلية العربية للوقاية من المخدّرات".

- تضطلع بتقديم المشورة والمساعدة التقنية والتنسيقية، وتعزيز التعاون على مستويات الوقاية الثلاث (الأولية، الثانوية، والعلاجية).
- تبني إستيراتجيات مناهضة الوصم لتمكين متعاطي المخدرات من الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، مع تنفيذ حملات إعلامية وقائية ومبتكرة.

2. إنشاء مرصد إقليمي للمخدِّرات

- تأسيس نظام موحَّد وبنك معلومات وقاعدة معرفية حول الظاهرة، لتوجيه السياسات ورفع كفاءة عمليات الرصد على المستويين الإقليمي والوطني.
- إجراء أبحاث معمّقة حول تأثير أسواق المخدرات الإلكترونية على الصحة العامة، وتقييم فاعلية إستراتيجيات الحدّ من الأضرار، والتعرّف إلى الفئات السكانية الأكثر تأثرًا.

3. تعزيز نشر برامج الوقاية الأولية وتطوير الأدلة الإقليمية

- استلهام الخبرات الدولية في تصميم أدلة إقليمية للمهارات الحياتية والأسرية والوالدية، تُراعي الخصوصية الثقافية للدول العربية.
- عقد دورات لإعداد مدربين على برامج المهارات الحياتية المعتمدة لدى بعض الجهات كالمكتب الأممي للمخدرات والجريمة، بما يضمن حماية الفرد ومساعدته على التكيّف مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

رابعًا: التوعية والتثقيف باستخدام المنصات الرقمية

1. تطوير منصة إقليمية إلكترونية تفاعلية.

- تتضمن موقعًا إلكترونيًّا وتطبيق هواتف ذكية وحسابات على منصات التواصل الاجتماعي، لرقمنة المحتوى التوعوي بشأن المخدرات وطرق الوقاية والعلاج.
- تقديم أدلة تدريبية للمهارات الحياتية عبر المحتوى الرقمي، وبرامج رسوم متحركة تفاعلية تستهدف رفع وعي النشء، وإطلاق محتوى افتراضي يُحاكي تداعيات التعاطي على الصحة والحياة الاجتماعية.

2. تصميم ألعاب إلكترونية وتطبيقات ذكية توعوية

- اعتماد مفهوم التلعيب (Gamificati-n) في إنتاج ألعاب هادفة تقدّم رسائل وقائية وإرشادية للشباب، تحاكي سيناريوهات واقعية وتكشف مخاطر المخدرات بأسلوب تفاعلي.
- توظيف هذه الألعاب في حملات إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تشجع على المشاركة وتزيد من الوصول إلى فئات الشباب.

خامسًا: توجيه جهود البحث والابتكار للتطوير المستمر

1. إجراء أبحاث عن الجوانب التقنية والرقمية

- استكشاف آليات تحليل البيانات والتشفير، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لكشف الأنشطة غير المشروعة، وتطوير برمجيات التعلم الآلي القادرة على تفسير الأنماط غير الطبيعية على الشبكة.
- دراسة تأثير سوق المخدرات عبر الإنترنت على الفئات الهشة (الأطفال والمراهقين والفئات المهمشة اقتصاديًا).
- تشجيع الجامعات ومراكز البحوث على إشراك الباحثين في تحليل المعطيات الميدانية، وابتكار أساليب تواصل مؤثرة للحد من مخاطر المخدرات.

تُبرز هذه التوصيات الحاجة الملحّة إلى منهجٍ شاملٍ ومتكاملٍ يدمج بين الجوانب التقنيّة والقانونية والاجتماعية في مكافحة تجارة المخدّرات عبر الإنترنت. ويصبح إنفاذ هذه التوصيات أكثر فاعليةً عندما يترافق مع تعاونٍ دوليّ متين، ووعيٍ مجتمعيٍّ مُتَنامٍ، وبناءٍ ممنهجٍ لقدرات المؤسّسات الوطنية والدولية. بذلك يمكن بلورة إطارٍ جديد يُعزّز جهود الوقاية من المخدّرات وانتشارها، ويضمن بيئةً رقميةً أكثر أمنًا، ويوفّر مساراتٍ للتوعية والتعافي من الإدمان في آنٍ واحد.

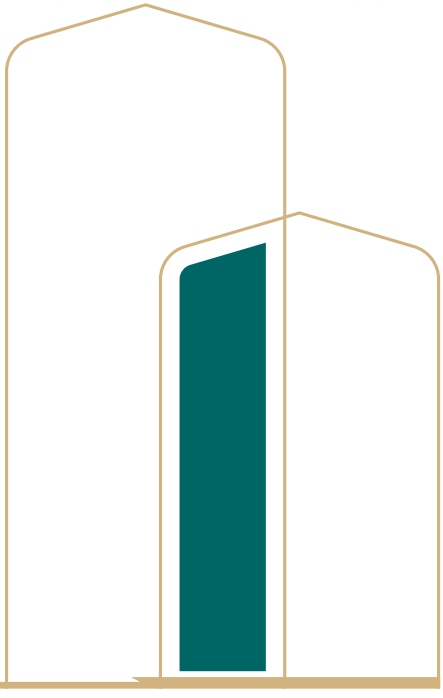

المقدِّمة

اعتمد المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ثلاث اتفاقيات دولية مهمة، تمثل حجر الزاوية لتوجهات المجتمع الدولي لمراقبة المواد المخدرة: اتفاقية المخدرات لعام 1961، اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية لعام 1988، وتُعدُّ هذه الاتفاقيات الثلاث حتى الآن مرجعًا للإجراءات المتضافرة الرامية إلى حماية الصحة والرفاهية؛ حيث تلتزم الدول المصدقة على تلك الاتفاقيات بقصر إنتاج المخدرات وتصنيعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية فقط، مع ضمان توافرها لتلك الأغراض، مع مراعاة أن تكون التدابير التشريعية والتنظيمية والسياسية المتخذة لتحقيق تلك الأهداف متناسبة وإنسانية وقائمة على احترام حقوق الإنسان. ولم يشهد العالم تحديًا كبيرًا مثل الذي تشكله شبكة الإنترنت في وقتنا الحالي؛ فبالرغم من أن شبكة الإنترنت تقوم بدور كبير لدعم أهداف الاتفاقيات الثلاث، فإنها في ذات الوقت تمثل تحديًا لتقويضها، فهي تيسر الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتعاطيها (UNODC,2023).

ولا يزال التعاون الدولي الذي تدعمه معاهدات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات يمنع تهريب المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ولكن المجرمين تكيفوا أيضًا مع البيئة المعلوماتية والتكنولوجية الجديدة. إذ استطاعوا توظيفها لتربط شبكة الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين للسلع المشروعة وغير المشروعة في جميع أنحاء العالم. وبات في إمكان تجار المخدرات الوصول إلى جمهور عريض على المستوى الدولي من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الرقمية للترويج لمنتجاتهم.

وثمة سمات عدة للتواصل عبر الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين من بينها السرية، بل غالبًا ما يكون هذا التواصل مشفرًا، ويضيع وسط التدفق الهائل من الرسائل وأنشطة التجارة الرقمية المشروعة (INCB,2023)، كما أن إجراءات تعقبها وملاحقتها القانونية معقدة للغاية، ويمكن لمرتكبي هذه الجرائم نقل أنشطتهم إلى أقاليم تكون فيها إجراءات إنفاذ القانون أقل صرامةً، وتفرض فيها عقوبات ونظم جنائية أخف وأقل. والواقع أن شبكة الإنترنت باتت تطرح تحديات كثيرة في مجال مراقبة المخدرات على جميع الأصعدة، محليًّا ووطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا؛ بشكل صار يتطلب

فهمًا أعمق لهذه التحديات وسبل مجابهتها والمعوقات التي قد تحول دون نجاعة ذلك الأمر، ومتطلبات وآليات التغلب على هذه المعوقات.

وتتباين هذه التحديات من دولة لأخرى، بل في الواقع من مجتمع محلي لآخر اعتمادًا على تباين أوضاع وظروف كثيرة، يتصدرها مثلًا إمكانية الوصول إلى الإنترنت ومعدلات استخدامه بين أفراد المجتمع وبخاصة شبابه ومراهقوه، ففي البلدان الغربية، يحصل الصغار عادة على أول هاتف محمول لهم بين سن 7 و10 سنوات، ويمارس المراهقون نسبة متزايدة من أنشطتهم الاجتماعية عبر الإنترنت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يستخدم نحو 40 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و12 سنة وسائل التواصل الاجتماعي، ويقضي المراهقون عدة ساعات على وسائل التواصل الاجتماعي، بمتوسط 3,5 ساعات يوميًّا لأحد الاستطلاعات (INCB,2023).

أما في العالم العربي الذي يزيد مجموع سكانه على 420 مليون نسمة، فقد بلغ معدل الاتصال بالإنترنت بين سكانه 81.63 %، ليصل في بعض دوله هذا المعدل إلى 100 % في حين ينخفض في دولة واحدة إلى 27.6 % (IUT,2024)، تُعطي هذه الأرقام مؤشرًا إيجابيًّا على التطور الرقمي في المنطقة العربية، وتؤكد أهمية الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها هذه التقنيات. إن زيادة معدلات استخدام الإنترنت تعكس التوجه نحو مجتمع رقمي متقدم ومواكب للتطورات العالمية، بيد أن ذلك يطرح كما أسلفنا تحديات كثيرة، من أبرزها تنامى معدلات توظيف شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي في التجارة غير المشروعة للمخدرات والترويج لها، والتشجيع على تعاطيها وتجربتها، بل وتصنيعها في بعض الأحيان.

ويظهر تطور استخدام الإنترنت خلال العقود الثلاثة الأخيرة كيف استطاع موزعو المخدرات تكييف سلوكياتهم من أجل الحد من مخاطر القبض عليهم. وتطلب الأمر في البداية التحول من نمط الأسواق المفتوحة في الشوارع إلى نمط البيع في الأماكن المغلقة الداخلية. ويمثل التوزيع عبر الإنترنت امتدادًا لاستغلال مرتكبي الجرائم للتكنولوجيا. ولا يوجد اتجاه موحد للالتزام بالسرية؛ إذ تلجأ بعض قطاعات التجارة عبر الإنترنت إلى"التخفي" من خلال استخدام برمجيات لامركزية واتصالات

مشفرة، بينما تتزايد جرأة البعض الآخر ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. وقد ركزت الأبحاث المتاحة حول هذه المسائل حتى الآن على بلدان الشمال العالمي وأستراليا ونيوزيلندا(INCb,2023).

أما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كآلية تكنولوجية حديثة، فقد سعت نحو زيادة التوافر المحلي للتجارة غير المشروعة للمخدرات، والمواد غير الخاضعة للمراقبة. وهناك حاليًّا الآلاف من التجار الذين يبيعون المخدرات في جماعات إلكترونية محلية، ولكن لا يُعلم على وجه الدقة حجم انتشار المشكلة والبلدان التي تنتشر فيها أكثر من غيرها. ولا يقتصر هذا النشاط على منصات بعينها، فمشهد وسائل التواصل الاجتماعي دائم التغير، وتختلف التطبيقات الأكثر انتشارًا وشهرة من وقت لآخر، ومن فئة عمرية لأخرى. وتوفر كل منصة للبائعين المحتملين مساحة يمكن تعديلها لتصبح سوقًا لتجارة المخدرات.

أهداف التقرير ومنهجيته

يسعى هذا التقرير لرسم صورة للترويج الرقمي للمخدرات على منصات التواصل في المنطقة العربية، سواء التي تشيع في سياقاتها الجغرافية المحلية، أو تلك التي تتضمن محتوى عربيًّا، وتستهدف الشعوب العربية بالترويج والتشجيع على التعاطي، أو الشراء وتبادل المعلومات بشأن ذلك. استجابةً للمخاوف التي ثارت مؤخرًا من أن توسع تجارة المخدرات والترويج لها في وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت هو مسؤول رئيس عن زيادة الاهتمام بشراء المخدرات، كما أن الاتجار بالمخدرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي يجعلها متاحة وأكثر إغواءً لمجموعات كبيرة من الشباب (الذين كانوا غير راغبين في التعاطي أو التجريب سابقًا). بالإضافة إلى ذلك، فإن التنوع الكبير في المؤثرات العقلية المتاحة قد يغري المستخدمين بتوسيع نطاق الاستخدام من نوع واحد إلى أكثر من نوع.

والواقع أن ثمة حاجةً ملحةً إلى إجراء أبحاث تتحرى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الطلب على المخدرات في السياقات العربية؛ إذ في خلال السنوات القليلة الماضية، كشف عدد من التحقيقات الإخبارية والوقائع التي جرى ضبطها من قبل سلطات إنفاذ القانون عن نشاطات كبيرة لتجارة المخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي في الدول العربية، ومع ندرة أو غياب الدراسات العربية حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كقناة لتجارة المخدرات يسعى التقرير الحالي إلى معالجة هذه الفجوة البحثية.

وتبرز أهمية التقرير في حداثة الموضوع في مجال الدراسات الأمنية والاجتماعية العربية عامةً، وندرة البحوث العربية الميدانية في موضوع الترويج الرقمي للمخدرات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل محور اهتمام التقرير، مع غياب تقييم علمي لفاعلية السياسات والبرامج المعنية بمواجهة هذه الظاهرة في بعض المجتمعات العربية، مما يجعله مجالًا جديدًا، ودربًا غير مطروق.

ويهدف التقرير إلى استكشاف واقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجارة المخدرات غير المشروعة والترويج لها، وملاحظة كيفية حدوث تجارة المخدرات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ضمن السياقات الوطنية بالدول العربية، بالإضافة إلى تقديم نظرة عامة حول كيفية تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي لهذه التجارة (من حيث المجموعات والتقنيات وما إلى ذلك). والتعرُّف إلى السياقات الثقافية والاجتماعية والتشريعية التي قد تسهل، أو تحول دون توسع مثل

هذه التجارة، وطرح رؤية قابلة للتنفيذ لسبل التدخل والمواجهة من أجل الوقاية من انتشار هذه المشكلة بين الشباب العربي، والتعرُّف إلى التحديات والعقبات التي تواجهها، وتحول دون تحقيق أهدافها، وذلك من خلال اقتراح حزمة من التوصيات التي تجمع بين رؤى المستهدفين بالدراسة والرؤى النظرية والعملية التي يتبناها البحث مسترشدين بالخبرات والممارسات الفضلى ذات الصلة.

واعتمدت منهجيَّة إعداد التقرير على عددٍ من المداخل المتكاملة، من بينها: المنهج الوصفي التحليلي، الذي اعتمد بشكل أساسي على إجراء مسح بالعينة مستخدمًا استبيانًا جرى تصميمه خصيصًا لهذا الغرض، وعينة الدراسة جرى تعميمها على المتاح من مجموعات افتراضية للشباب ومستخدمى شبكات التواصل الاجتماعي العرب على قدر الإمكان، ولم يكن الهدف تحديد حجم الظاهرة ومدى انتشارها وفقًا للسياقات الجغرافية والوطنية، بل فقط استكشاف مدى وجود ظاهرة الترويج الرقمي للمخدرات من عدمه، والتعرُّف إلى بعض خصائصها، ومن ثَمَّ إخضاعها لمزيد من الدراسات المتعمقة لاحقًا.

إضافة إلى توظيف المداخل المستحدثة لتناول هذا الموضوع بالدراسة، ومن بينها تبرز الأثنوجرافيا الرقميَّة Digital Ethnography . ولقد أجرينا الدراسة الإثنوجرافية عبر الإنترنت للكشف عن مدى وجود وتحليل أسواق المخدرات الموجودة حاليًّا على وسائل التواصل الاجتماعي وتسجيلها. ولقد تمكنا بهذه الطريقة من تسجيل الأسواق ووصفها؛ سعيًا نحو فهم تأثيرات التعرض لمثل هذا المحتوى الترويجي على متلقيه، والبيانات النوعية المستنتجة حول الحواجز التي تحمي مستخدمًا معينًا من التعرض لمحتوى متعلق بالمخدرات.

وتتعامل هذه الإثنوغرافيا الرقميَّة مع المساحات عبر الإنترنت كحقول بيانات. توفر محتوياتها المتاحة وأدواتها وأفكارها إمكانات معينة للاستخدام. إن فهم الطريقة التي تُستخدم بها المنصة وكيفية الوصول إلى المحتوى ضروري؛ إذ قام الباحثون برحلة على المنصة للعثور على أسواق المخدرات، والتحقق من مدى وجود إجراءات أو تعليمات للاستخدام قد تحول دون إمكانية الولوج إلى مثل تلك الأسواق بشكل مباشر. لقد اعتمدت المنهجية الإثنوجرافية المتبعة في سياق هذا التقرير على الاحتفاظ بمذكرات تتضمن تسجيلًا لتجربة الباحثين وأفكارهم في الغوص والانغماس (المعايشة والاندماج) في موضوعهم الذي تتضمنه هذه المساحات عبر الإنترنت، مع ملاحظة محاولات الولوج والإخفاقات والنجاحات وتعليقات الباحثين الأكثر تفسيرًا لذلك. وكذلك تسجيل وتنظيم البيانات الاستقصائية؛ مثل: لقطات الشاشة والمقتطفات والروابط، في هذه الحالة، محاولين تحديد بائعي المخدرات وأي الشبكات التي يستخدمونها أكثر من غيرها لهذا الغرض.

ولبدء جمع البيانات، قام الباحثون بتجميع قائمة بالعامية العربية المستخدمة بشكل شائع في مجال المخدرات من الموارد عبر الإنترنت في كثير من الدول العربية. ركزت هذه القوائم على جمع مرادفات مختلفة لأنواع المخدرات الشائعة التي قد يستخدمها البائعون لتجنب استخدام الأسماء التي قد تحددها إدارة المحتوى التلقائية، ومن ثَمَّ قد تمنع وجود أي محتوى بشأنها.

ولقد شكلت قائمة الكلمات الرئيسة هذه نقطة انطلاق للوصول إلى مواقع البيانات ذات الصلة؛ حيث يمكن أن تبدأ العمليات الأكثر تكرارًا وشمولًا. في كل مرة يتم فيها اكتشاف شكل جديد من منشورات المخدرات أو اللغة العامية، تم تحسين قائمة البحث ومعرفة الباحث بالمجال؛ ممَّا يجعل عمليات البحث أكثر فاعلية على جميع مواقع البيانات. ولتوفير تقييم محايد لكيفية قيام كل منصة بالترويج أو تقييد المحتوى المتعلق بالمخدرات، لكل منصة تم فحصها في الدراسة، استخدم الباحثون ملفات تعريفية خاصة بهم للدخول إلى الشبكات والتطبيقات الستة عشر التي استعرضناها في نطاق الفترة الزمنية من شهر مايو حتى شهر نوفمبر 2024، وكانت هذه المواقع والتطبيقات كما يوضح جدول 1.

جدول 1 مواقع التواصل الاجتماعي التي تم فحصها

م	اسم المنصة باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية
1	فيسبوك	Facebook
2	تويتر (إكس)	Twitter (X)
3	انستجرام	Instagram
4	يوتيوب	YouTube
5	تيك توك	Tik Tok
6	تليجرام	Telegram
7	ريديت	Reddit
8	مجموعات جوجل	Google groups
9	منتديات المخدرات	Drugs forum
10	واتس آب	WhatsApp
11	فيسبوك ماسنجر	Facebook messenger
12	سناب شات	Snapchat
13	تامبلر	Tumblr
14	ويكر	Wickr
15	جريندر	Grindr
16	ثريدز	Threads

وقد جرت المراجعة المكتبية لكثيرٍ من الدراسات والتقارير الدوليَّة والإقليميَّة والوطنيَّة، وتحليل الفروقات في نتائج تلك الدراسات، مع ما كشفت عنه الدراسة التطبيقية الراهنة. ومن خلال استخدام هذا النهج المتعدِّد الأساليب الذي يقوم على تنويع طرق التحليل (كمًّا وكيفًا) لمجموعة من البيانات الرئيسة والثانويَّة، والبحوث المكتبيَّة والأدبيات لجميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، سعى هذا التقرير إلى تعميق فهم واقع الظاهرة في الدول العربية وسبل ترشيد سياسات المواجهة في هذا الشأن. وفى سياق الدراسة المسحية عبر الاستبيان الذي تم تصميمه خصيصًا لهذا الغرض من قبل فريق إعداد هذا التقرير، وجرى تحكيمه من قبل خمسة من الأساتذة والباحثين المختصين من الدول العربية في عدد من التخصصات العلمية. وقد بلغ قوام عينة المسح (المستجيبين) (1514) مفردة من ثماني دول عربية

أولًا: ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية على الإنترنت: الواقع الحالي ومراقبة الظروف العامة في السياقات الدولية

باتت تجارة المخدرات غير المشروعة والمخدرات الاصطناعية في الفضاء السيبراني تمثل تهديدات متزايدة على جميع المستويات، ومنذ بدء عصر الويب المظلم، من خلال شبكات مثل تور (Tor)، مركزًا رئيسًا لتجارة المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية (UNODC,2024). ومع وجود أكثر من 65000 عنوان مواقع أونيون (.onion URLs) نشطة، يستضيف الويب المظلم مجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة، بما في ذلك الأسواق؛ حيث يتم تداول السلع غير المشروعة دون الكشف عن هوية المتعاملين باستخدام العملات المشفرة (Kumar,A., and Rosenbach,E., 2019). يُسهم إخفاء الهوية هذا في تعقيد جهود أجهزة إنفاذ القانون، ويسمح لتجارة المخدرات غير المشروعة بالازدهار دون رقابة في الكثير من المناطق(Clark,2024).

لقد أدَّى دمج التقنيات المتطورة مثل: التشفير والعملات المشفرة إلى تعزيز دور الويب المظلم في تجارة المخدرات على المستوى العالمي (Adel, 2024). حيث لا تحجب هذه التقنيات هويات المستخدمين فحسب، بل تسهل أيضًا المعاملات المالية غير القابلة للتتبع؛ ممَّا يجعل من الصعب على السلطات اعتراض الأنشطة غير القانونية أو تتبعها (Financial Action Task Force, 2023).

ولقد أدى عدم إيلاء الأولوية الكافية في المنطقة العربية لمكافحة الجرائم السيبرانية المرتبطة بالويب المظلم إلى تفاقم الوضع؛ ممَّا تسبب في نقص كبير في البيانات الشاملة التي تُعتبر بالغة الأهمية من

أجل وضع إستراتيجيات مضادة فعَّالة. إن اقتران ضعف الرقابة التنظيمية والتواصل الرقمي المتزايد في هذه المنطقة يجعلها عرضة للاستغلال من قبل مجرمي الإنترنت (Adel, 2024).

ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى تقديم وجهة نظر تقنية حول الواقع الحالي لترويج المخدرات على الإنترنت؛ بغية تقديم تحليل شامل لكيفية ترويج المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية على الإنترنت، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومنتديات الويب المظلم وقنوات الاتصال المشفرة، سيتناول التقرير نطاق هذا الترويج على مستوى العالم، وفي المنطقة العربية. مع دراسة الاتجاهات العالمية وعرض دراسات حالة محددة من دول مختلفة. كما سيتناول المنهجيات المستخدمة في مراقبة وكشف مثل هذه الأنشطة، والتحديات والثغرات التي تعترض هذه الجهود.

1. الواقع الحالي في السياقات العالمية

ازداد ترويج وبيع المؤثرات العقلية المشروعة وغير المشروعة على الإنترنت بشكل كبير على مدار العقد الماضي (Ziavrou,2018)، فقد أصبحت شبكة الإنترنت، خاصة الويب المظلم، منصة فريدة من نوعها لتوزيع المخدرات؛ ممَّا سهل على الأفراد الوصول إلى المواد غير المشروعة بشكل خفي نسبيًّا (Mo-hamed,2022). كما أدى ظهور نماذج التجارة الرقمية الخاصة بالمخدرات غير المشروعة إلى وضع لم يعد فيه الوجود المادي للتجار ضروريًّا، وبالتالي توسيع النطاق العالمي لعمليات الاتجار بالمخدرات.

يتم ترويج أنواع متعددة من المؤثرات العقلية من خلال قنوات متعددة على الإنترنت؛ حيث غالبًا ما يتم الإعلان عن مواد مشروعة، مثل: بعض الأدوية الموصوفة والمؤثرات العقلية الجديدة، بشكل علني على الويب السطحي (Miliano et al, 2018). على النقيض من ذلك، يتم تسويق المواد غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات مثل: الهيروين والكوكايين والمخدرات الاصطناعية مثل: الميثامفيتامين وعقار إكستاسي، في المقام الأول على الويب المظلم (Priyanka, et al, 2024). تستخدم هذه المنصات تقنيات تسويق متطورة، بما في ذلك مراجعات العملاء، وضمانات المنتج، وطرق الشحن الخفية، التي تظهر بشكل ممارسات أعمال تجارية مشروعة على الإنترنت.

وقد شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في ترويج المواد الأفيونية والمخدرات الاصطناعية على الإنترنت، (Byungkyu et al.,2021) حيث غالبًا ما يتم استخدام مواقع الويب ومنصات التواصل الاجتماعي لبيع المواد الأفيونية الموصوفة بشكل غير قانوني. وقد شكَّل هذا الاتجاه مشكلة في سياق أزمة المواد الأفيونية المستمرة؛ حيث تسهم المبيعات عبر الإنترنت في توافر هذه المواد الخطيرة على نطاق واسع.

وفي أوروبا، أصبح الويب المظلم سوقًا رئيسًا للقنب الصناعي والمنشطات (EUDA,2024). على سبيل المثال، أبرزت دراسة أجراها المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها أن القنب الصناعي من بين أكثر المواد تداولًا على الويب المظلم في المنطقة (EUDA,2024). وقد أدت سهولة الوصول إلى هذه العقاقير عبر الإنترنت إلى ازدياد استخدامها، وزيادة المخاوف الصحية العامة المتعلقة بذلك.

وشهدت هذه المناطق ظهور منصات على الإنترنت تروج للمؤثرات العقلية الجديدة (Valeria, et al., 2021). على سبيل المثال، انخرط مصنعو المواد الكيميائية الصينيون في إنتاج وبيع المؤثرات العقلية الجديدة من خلال منصات الإنترنت، والتي يتم توزيعها بعد ذلك على نطاق عالمي(Cruz , and Martín - del - Campo, 2022). وبالتالي، تفاقمت حدة التحديات في هذه المناطق بسبب الانتشار السريع للمؤثرات العقلية الجديدة التي غالبًا ما تخطت التدابير التنظيمية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان ترويج الكبتاجون (نوع من الأمفيتامينات) والمنشطات الأخرى منتشرًا عبر الإنترنت من خلال تطبيقات المراسلة المشفرة (Oxford Analytica, 2022) وقد أدى عدم الاستقرار الجيوسياسي في بعض أجزاء هذه المنطقة إلى تفاقم المشكلة؛ ممَّا جعلها أرضًا خصبة لتجارة المخدرات على الإنترنت.

والواقع أن تجارة المخدرات العالمية على الإنترنت تدر مليارات الدولارات سنويًّا، وتتسبب بتداعيات اقتصادية كبيرة (DEA,2020). إن استخدام العملات المشفرة مثل: البيتكوين لإنجاز المعاملات المالية على الويب المظلم يجعل من تتبع هذه التدفقات المالية أمرًا معقدًا؛ ممَّا يجعل من الصعب على السلطات التدخل وتعطيل هذه العمليات (Adel, 2024).

وقد أدت سهولة الوصول إلى المؤثرات العقلية عبر الإنترنت إلى زيادة تعاطي المخدرات بين الشباب الذين يُعتبرون الفئة الأكثر عرضة للتفاعل مع المنصات الرقميَّة.(Tomazic, and Jerkovic, 2020) كما أسهمت سهولة شراء المخدرات على الإنترنت في زيادة عدد الوفيات بسبب الجرعات الزائدة؛ حيث غالبًا ما يُتاح للمستخدمين الوصول إلى مواد ذات نقاء وفاعلية غير معروفين.

ويفرض الطابع العابر للحدود الذي يتسم به الإنترنت تحديات كبيرة تواجه أجهزة إنفاذ القانون التي تحاول مكافحة ترويج المخدرات على الإنترنت. حيث تجعل المسائل المتعلقة بالاختصاص القضائي، وتقنيات التشفير، وإخفاء الهوية الذي يوفره الويب المظلم، من الصعب تعقب وملاحقة المتورطين في تجارة المخدرات على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التطور السريع لأسواق المخدرات على الإنترنت التكيف المستمر من قبل أجهزة إنفاذ القانون بغية استباق الأساليب التي يتبعها تجار المخدرات.

2. تطور أسواق المخدرات على الإنترنت وآلية عملها

لمحة تاريخية عن تطور أسواق المخدرات على الإنترنت

شكّل إطلاق طريق الحرير (Silk Road) في عام 2011 لحظة فارقة في تطور أسواق المخدرات على الإنترنت. (Frank and Mikhaylov, 2020) فقد كان طريق الحرير، الذي يعمل على شبكة تور (Tor)، أحد أول أسواق الشبكة المظلمة، وقد أتاح للمستخدمين شراء وبيع المخدرات غير المشروعة مع إخفاء هوياتهم باستخدام البيتكوين كعملة رئيسة. وألهم نجاح طريق الحرير إنشاء الكثير من أسواق الشبكة المظلمة الأخرى؛ ما أدَّى إلى تحول كبير في تجارة المخدرات غير المشروعة على مستوى العالم. وعلى الرغم من إغلاق طريق الحرير في عام 2013، فإن تأثيره لا يزال قائمًا، مع ظهور الكثير من المنصات المماثلة في أعقابه، كل منها يقدم ميزات متطورة بشكل متزايد (Afilipoaie, and Shortis 2015).

وبعد إغلاق طريق الحرير، ظهرت الكثير من أسواق الشبكة المظلمة مثل: ألفاباي (AlphaBay) وهانزا (Hansa) ودريم ماركت (Dream Market)؛ حيث يخدم كل منها قاعدة عملاء متنامية. (Per Håkon, et al, 2020) وقد تطورت هذه المنصات على غرار نموذج طريق الحرير؛ حيث تضمنت تدابير متقدمة، ونوّعت من مجموعة السلع والخدمات غير القانونية المعروضة. وشهدت هذه الفترة ازدهار منظومة سوق الشبكة المظلمة؛ حيث انخرط مئات الآلاف من المستخدمين في التجارة غير المشروعة على مستوى العالم. وعلى الرغم من الحملات الصارمة التي قامت بها أجهزة إنفاذ القانون، مثل: إغلاق ألفاباي (AlphaBay) وهانزا (Hansa) في عام 2017، فقد استمرت تجارة المخدرات على الشبكة المظلمة في النمو؛ ممَّا يعكس مرونة هذه المنصات وقدرتها على التكيف (Abdel Samad, 2021).

وكان لانتقال تجارة المخدرات من الشارع إلى منصات الإنترنت آثار عميقة على هذه التجارة. فقد وسعت أسواق الإنترنت من نطاق عمل تجار المخدرات؛ ممَّا مكنهم من العمل عبر الحدود بأقل قدر من المخاطر. وأدى هذا التحول إلى جعل الوصول إلى المواد غير المشروعة في متناول الجميع، ممَّا أتاح للأفراد الذين ربما لم يكن لديهم وصول مباشر إلى موردي المخدرات شراء مجموعة واسعة من المخدرات غير المشروعة بسهولة نسبية. كما حد إخفاء الهوية الذي توفره الإنترنت من خطر القبض على كل من المشترين والبائعين؛ ممَّا أسهم في النمو السريع لهذه الأسواق.

وقد فرض الانتقال إلى أسواق المخدرات على الإنترنت تحديات كبيرة تواجه أجهزة إنفاذ القانون، التي أصبح لزامًا عليها الآن التعامل مع تعقيدات الفضاء السيبراني بغية مكافحة تجارة المخدرات. وقد أدى هذا التحول أيضًا إلى تعقيد الجهود التي تُبذل في مجال الصحة العامة؛ حيث أدى توافر المواد المخدرة عالية النقاء عبر الإنترنت إلى زيادة حالات الوفاة بسبب الجرعات الزائدة والأضرار التي تسببها المخدرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع العالمي لهذه الأسواق يعني أن المواد المحظورة في بلد ما قد تكون متاحة بسهولة عبر الإنترنت؛ ممَّا يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى السيطرة على انتشار هذه المواد الخطيرة.

3. كيفية عمل أسواق المخدرات على الإنترنت

أصبحت البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى بمنزلة شريان الحياة لأسواق المخدرات على الإنترنت؛ حيث توفر هذه العملات وسيلة آمنة ومخفية لإجراء المعاملات المالية. وتتيح العملات المشفرة للمستخدمين تبادل الأموال دون الكشف عن هوياتهم، وتُسجل المعاملات في سجلات البلوك تشين، ممَّا يجعل من الصعب تتبعها. ومع ذلك، بدأت التطورات الحاصلة في مجال تحليل البلوك تشين في إضعاف ميزة إخفاء الهوية، ممَّا دفع بعض الأسواق إلى اعتماد العملات المشفرة التي تركز على الخصوصية مثل مونيرو (Monero) وذاكاش (Zcash)، والتي توفر ميزات متطورة لإخفاء الهوية (Zhang,2023).

وبهدف بناء الثقة بين المشترين والبائعين، تقدم الكثير من أسواق المخدرات على الإنترنت خدمات الضمان (Andrei, et al, 2024) حيث تحتفظ هذه الخدمات بالمبلغ الذي دفعه المشتري في حساب طرف ثالث حتى يتم تسلم البضائع والتأكُّد من مطابقتها للوصف. وفي حال نشوء نزاع، فقد يتدخل مدير السوق للتوسط. تحد أنظمة الضمان من خطر الخداع والاحتيال؛ ممَّا يعزز من استقرار وموثوقية السوق. ومع ذلك، تضيف هذه الأنظمة طبقة من التعقيد تواجه أجهزة إنفاذ القانون في محاولة تتبع المعاملات المالية.

تمثل شبكة تور (Tor) أساس معظم أسواق الشبكة المظلمة؛ حيث توفر منصة يتم فيها إخفاء هويات المستخدمين ومواقعهم من خلال توجيه حركة مرور الإنترنت الخاصة بهم عبر نقاط متعددة يديرها متطوعون. يسبب هذا التشفير الطبقي صعوبة بالغة في تتبع أنشطة المستخدمين إلى مواقعهم الحقيقية. بالإضافة إلى تور (Tor)، يستخدم الكثير من متعاطي المخدرات والبائعين شبكات خاصة افتراضية (VPNs) لإضافة طبقة إضافية من الأمان وإخفاء الهوية. (Andrei et al, 2023) وتُعد هذه الأدوات ضرورية للحفاظ على خصوصية المستخدمين، وتسهيل التجارة غير المشروعة للمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة.

غالبًا ما يستخدم البائعون في أسواق الشبكة المظلمة تقنيات الشحن الخفية لتجنب اكتشاف بضائعهم من قبل مزودي الخدمات البريدية وأجهزة إنفاذ القانون. وتشمل هذه الأساليب إخفاء الطرود في شكل سلع مشروعة، واستخدام حاويات مفرغة من الهواء لمنع الكلاب البوليسية من اكتشاف المواد، واستخدام نقاط تسليم متعددة لإخفاء وجهة الطرود. كما يتم تشفير الاتصالات بين المشترين والبائعين بشكل كبير، وغالبًا ما يتم ذلك على منصات مراسلة آمنة توفر التشفير من طرف إلى طرف، ممَّا يضمن سرية تفاصيل المعاملات المالية.

كانت عملة البيتكوين أول عملة مشفرة يتم اعتمادها على نطاق واسع في أسواق الشبكة المظلمة؛ نظرًا لكونها سرية نسبيًّا وسهلة الاستخدام. مع تطوير أجهزة إنفاذ القانون لأدوات أكثر تطورًا لتتبع معاملات البيتكوين، اكتسبت العملات المشفرة البديلة شعبية. (Turner,2020) حيث تُستخدم عملات الخصوصية مثل: مونيرو (Monero)، التي توفر ميزات مثل: التوقيعات الحلقية والعناوين الخفية، بشكل شائع الآن على هذه المنصات لإخفاء هويات المشترين والبائعين بشكل أكبر.

ويتيح استخدام العملات المشفرة فرصًا، ويفرض تحديات على المشاركين في أسواق الشبكة المظلمة. وفي حين توفر العملات المشفرة درجة من إخفاء الهوية، فإنها ليست غير قابلة للتتبع تمامًا. مع تزايد قدرات أجهزة إنفاذ القانون على تتبع معاملات العملات المشفرة، استجابت أسواق الشبكة المظلمة لذلك من خلال اعتماد طرق دفع أكثر أمانًا، مثل: عملات الخصوصية. كما نفذت بعض الأسواق أنظمة تخلط أو تبعثر العملات المشفرة لإخفاء هوية المعاملات بشكل أكبر، على الرغم من أن هذه الممارسات تضيف مزيدًا من التعقيد والتكلفة إلى تجارة المخدرات.

4. استخدام التقنيات المتقدمة في تيسير التجارة غير المشروعة

تمثل تقنيات التشفير المتقدمة جوهر عمليات الشبكة المظلمة. حيث تعتمد كل من شبكة تور (Tor) والشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) بشكل كبير على التشفير لحماية هويات المستخدمين وإخفاء أنشطتهم. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تستخدم أنظمة المراسلة المستخدمة على هذه المنصات التشفير من طرف إلى طرف، ممَّا يضمن أن المستلم المقصود فقط يمكنه قراءة الرسائل. يجعل استخدام التشفير هذا من الصعب للغاية على أجهزة إنفاذ القانون اعتراض وفك تشفير الاتصالات بين تجار المخدرات وعملائهم.

تشتمل بعض التطورات الأخيرة في أسواق الشبكة المظلمة ظهور منصات لامركزية تعمل بدون سلطة مركزية أو مسؤول. (Dhali, et al., 2023) تستخدم هذه المنصات تقنية البلوك تشين

وشبكات الند للند لإنشاء أسواق لا تستطيع أجهزة إنفاذ القانون إغلاقها. تمثل الأسواق اللامركزية التطور القادم في تجارة المخدرات على الإنترنت؛ حيث توفر قدرًا أكبر من الأمان وإخفاء الهوية بالنسبة للمشترين.

وفي حين لا تزال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في طور النشوء، فإنها بدأت تؤدي دورًا في أسواق الشبكة المظلمة. (Ebrahimi, et al.,2020) قد يستخدم البائعون خوارزميات تعلم الآلة لتحليل اتجاهات السوق، أو تقديم أسعار تنافسية، أو تحسين قوائم المنتجات. من ناحية أخرى، تستخدم أجهزة إنفاذ القانون الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد لمراقبة الأنشطة غير المشروعة على هذه المنصات واكتشافها والتنبؤ بها. ويواصل سباق التسلح بين مشغلي الشبكة المظلمة وأجهزة إنفاذ القانون تطوره؛ حيث يتبنى كل جانب تقنيات جديدة بغية كسب الأفضلية.

5. طرق مراقبة واكتشاف ترويج المخدرات على الإنترنت

تنطوي إحدى الطرق الأساسية لمراقبة واكتشاف ترويج المخدرات على الإنترنت على استخدام برامج زحف الويب الآلية وتقنيات استخراج البيانات. (Guarita, et al.,2021) تم تصميم هذه الأدوات لمسح الويب السطحي والويب العميق والويب المظلم بحثًا عن الكلمات المفتاحية والعبارات والأنماط المرتبطة بمبيعات المخدرات. فمن خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات، يمكن لهذه الأدوات التعرُّف إلى الأنشطة المشبوهة والإشارة إلى المحتوى المحتمل أن يكون ذا صلة بالمخدرات. كما يتم استخدام خوارزميات تعلم الآلة بشكل متزايد لتحسين دقة هذه الأنظمة؛ ممَّا يسمح لها بالتكيف مع الأساليب الجديدة التي يستخدمها تجار المخدرات، مثل: استخدام اللغة المشفرة أو اللهجة العامية (Ijiga, et al.,2024).

وتُعد منصات التواصل الاجتماعي قنوات مهمة لترويج المخدرات المشروعة وغير المشروعة. حيث تتطلب مراقبة هذه المنصات أدوات متخصصة يمكنها تتبع المنشورات والتعليقات والرسائل الخاصة بحثًا عن علامات تدل على أنشطة متعلقة بتجارة المخدرات. ويمكن أن تساعد التحليلات المتقدمة وتحليل المشاعر في التمييز بين المناقشات السليمة حول تعاطي المخدرات والترويج الفعلي أو البيع. غالبًا ما تتعاون أجهزة إنفاذ القانون مع شركات التواصل الاجتماعي للوصول إلى البيانات ذات الصلة، على الرغم من أن هذا الأمر يُعتبر مُعقدًا بسبب المخاوف المتعلقة بالخصوصية والعدد الكبير من الاتصالات المشفرة.

وبينما تفرض مراقبة الويب المظلم تحديات فريدة بسبب إخفاء الهوية والتشفير الكامنين فيه. يمكن أن تُستخدم أدوات متخصصة مثل: برامج زحف الويب المظلم لتتبع النشاط في الأسواق

والمنتديات حيث تُباع المخدرات (Zhengyi,L., et al., 2021) وغالبًا ما تركز هذه الأدوات على تحديد البائعين المتكررين، وتحليل أنماط المعاملات، وتتبع مدفوعات العملات المشفرة. ومع ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة بسرعة لمواقع الويب المظلم، والتي تنتقل من نطاقاتها أو تغيرها بشكل متكرر لتجنب الاكتشاف، تجعل هذه المهمة صعبة. أيضًا، قد تنفذ أجهزة إنفاذ القانون عمليات سرية للتسلل إلى هذه الأسواق وتعطيل عملياتها (UNODC, n.d).

ونظرًا لأن معظم المعاملات المالية على الويب المظلم تنطوي على عملات مشفرة مثل: البيتكوين، فقد أصبح تحليل البلوك تشين أداة بالغة الأهمية في مراقبة واكتشاف الأنشطة المتعلقة بالمخدرات (Kushwaha, et al.,2024) من خلال تحليل تدفق الأموال على السجلات العامة، فإنه يمكن للمحققين تتبع المعاملات المالية إلى مصدرها أو تحديد وجهتها. وغالبًا ما تُستخدم هذه الطريقة مع وجود بيانات أخرى، مثل: عناوين بروتوكول الإنترنت، أو أنماط المعاملات، لتكوين تصوّر أكثر شمولًا للأنشطة غير المشروعة.

6. التعاون الدولي ودور المنظمات

يؤدي الإنتربول دورًا حاسمًا في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة ترويج المخدرات على الإنترنت. فمن خلال مبادرات مثل: مركز الدمج السيبراني (Cyber Fusion Center)، يسهّل الإنتربول تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء؛ ممَّا يساعد في تتبع شبكات تجارة المخدرات عبر الحدود الوطنية وتعطيلها (INTERPOL,2024). كما يقدم الإنتربول التدريب، ويوفر الموارد لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون الوطنية على تطوير القدرات اللازمة لديها لاستكشاف ورصد أسواق المخدرات على الإنترنت.

كما يشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل فعَّال في مكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت من خلال البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية. حيث يقدم المكتب المساعدة الفنية للدول لتعزيز قدراتها على مراقبة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات عبر الإنترنت والكشف عنها (UNODC,2024) ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات الوطنية، وتوفير التدريب، وتعزيز أفضل الممارسات الخاصة بالتحقيق في الجرائم السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز التعاون الدولي من خلال تيسير العمليات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول.

ويُعد المركز الأوروبي للجرائم الرقمية التابع لليوروبول لاعبًا رئيسًا آخر في إطار مكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت. حيث يقدم المركز الدعم للدول الأعضاء في مراقبة أنشطة الويب المظلم

والتحقيق فيها، خاصة تلك التي تنطوي على بيع المخدرات غير المشروعة. كما يقوم اليوروبول بتنسيق عمليات واسعة النطاق تستهدف هذه الأسواق، وقد أدت جهوده إلى القضاء على أسواق المخدرات الرئيسة على الويب المظلم.

والواقع أن التعاون الدولي يُعتبر أمرًا ضروريًّا لمواجهة الطبيعة العالمية لتجارة المخدرات على الإنترنت. وغالبًا ما تنطوي العمليات المشتركة، مثل تلك التي يجريها الإنتربول واليوروبول، على العمل المشترك لعدة دول لتفكيك شبكات تجارة المخدرات على الإنترنت. حيث يتم إنشاء فرق عمل تضم خبراء سيبرانيين ومحللين ماليين وضباط إنفاذ قانون لتنفيذ هذه العمليات، وبالتالي تجتمع خبرات هؤلاء الأفراد لاستهداف الجوانب الرقميَّة والمادية لهذه التجارة.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل في تقنيات المراقبة والكشف، فلا تزال هناك تحديات كبيرة؛ حيث لا يزال استخدام الاتصالات المشفرة والشبكات اللامركزية وإخفاء الهوية الذي توفره العملات المشفرة يعوق الجهود المبذولة لتتبع وملاحقة المتورطين في تجارة المخدرات على الإنترنت. علاوة على ذلك، فإن التطور السريع للتكنولوجيات الرقميَّة يفرض على أجهزة إنفاذ القانون تكييف إستراتيجياتها بشكل مستمر للبقاء متقدمة خطوة على تجار المخدرات. في حين لا يزال التعاون الدولي، على الرغم من تحسنه، يواجه تحديات ناتجة عن الاختلافات في الأطر القانونية، والأولويات، وتخصيص الموارد بين الدول. كما أن هناك حاجة إلى وجود بروتوكولات موحدة بشكل أكبر واتفاقيات دولية أكثر فاعلية لتسهيل إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود.

7. تحليل التحديات التي تواجه مراقبة ترويج المخدرات على الإنترنت

تمثل مسألة الاختصاص القضائي أحد أهم التحديات القانونية التي تواجه مراقبة ترويج المخدرات على الإنترنت. تُستخدم شبكة الإنترنت على مستوى العالم، ولكن عادة ما تكون أجهزة إنفاذ القانون مقيدة بأطر قانونية وطنية أو إقليمية. يخلق هذا التفاوت فجوات في عملية إنفاذ القانون؛ حيث ما قد يكون غير قانوني في بلد ما قد يكون قانونيًّا، أو يخضع لضوابط أقل صرامة في بلد آخر. على سبيل المثال، قد تتم استضافة موقع ويب يروج للمخدرات أو يبيعها في بلد تتسم قوانينه بالتراخي؛ ممَّا يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون في مناطق أخرى اتخاذ إجراءات ضده.

كما تشكل الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المراقبة الفعالة وحماية الخصوصية الفردية تحديًا قانونيًّا آخر. حيث تطبق الكثير من الدول قوانين صارمة لحماية البيانات تحد من قدرة السلطات على مراقبة الأنشطة على الإنترنت أو الوصول إلى الاتصالات الخاصة دون عقبات قانونية كبيرة.

(Andrew and Baker ,2021) وهذه القوانين، على الرغم من كونها ضرورية لحماية حقوق المواطنين، يمكن أن تعوق القدرة على جمع الأدلة وتتبع ترويج المخدرات غير المشروعة على الإنترنت.

ويشكل الاستخدام الواسع النطاق لأدوات التشفير وإخفاء الهوية مثل: تور (Tor) والشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) وتطبيقات المراسلة المشفرة تحديات تقنية كبيرة (Javeriah, 2022) حيث إن هذه التقنيات مصممة لحماية هويات المستخدمين واتصالاتهم؛ ممَّا يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون تتبع الأنشطة لأفراد محددين. ويُعتبر الويب المظلم ملاذًا لتجار المخدرات بسبب ميزات إخفاء الهوية القوية التي تتيح لهم العمل بدرجة عالية من الإفلات من العقاب.

إن المشهد التكنولوجي للإنترنت متغير باستمرار، خاصة مع ظهور منصات وأدوات اتصال وطرق تشفير جديدة بشكل مستمر. هذا التطور السريع يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون مواكبة أحدث الاتجاهات في ترويج المخدرات. على سبيل المثال، بمجرد مراقبة منصة واحدة بشكل فعال، قد ينتقل تجار المخدرات إلى منصة أخرى أقل تنظيمًا، أو يتبنون تقنيات جديدة تتخطى أدوات المراقبة الحالية.

ويشكل الحجم الهائل من البيانات التي يتم توليدها على الإنترنت تحديًا كبيرًا. حيث تتطلب مراقبة وتحليل هذه البيانات بحثًا عن علامات تدل على الترويج للمخدرات موارد كبيرة، بما في ذلك الخوارزميات المتقدمة والكثير من القوة الحسابية. نتيجة لذلك، تزداد الحاجة إلى معالجة وتفسير كميات هائلة من المعلومات في الوقت الفعلي من تعقيد عملية اكتشاف الأنشطة غير المشروعة على الإنترنت.

وتتطلب المراقبة الفعالة وإنفاذ القوانين تعاونًا وثيقًا بين الدول، إلا أن الاختلافات في الأنظمة القانونية وقدرات إنفاذ القانون والأولويات يمكن أن تعوق هذه الجهود. على سبيل المثال، غالبًا ما تنطوي عملية الحصول على أدلة من سلطة قضائية أجنبية على إجراءات قانونية معقدة تستغرق وقتًا طويلًا، مثل: معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs)، والتي يمكن أن تؤخر التحقيقات وتمنح تجار المخدرات الوقت للتكيف أو الانتقال ((Shambhavi, 2020.

كما أن الافتقار إلى التعريفات والمعايير القانونية المتسقة عبر الدول من شأنه أن يعقد الجهود الرامية إلى مكافحة ترويج المخدرات على الإنترنت. فقد يتم تفسير ما يشكل ترويجًا غير قانوني للمخدرات في بلد ما بشكل مختلف في بلد آخر، وبالتالي تنشأ عن ذلك تحديات تواجه عمليات إنفاذ القوانين الدولية وتنسيق العمليات عبر الحدود.

تحديد الثغرات في جهود المراقبة الحالية ومجالات التحسين المحتملة

تفتقر الكثير من أجهزة إنفاذ القانون في الدول النامية إلى البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لمراقبة ومكافحة ترويج المخدرات عبر الإنترنت بشكل فعَّال. وتوجد هذه الثغرة نقاط ضعف يمكن لتجار المخدرات استغلالها في المناطق التي يتزايد فيها استخدام الإنترنت بسرعة في حين لا تزال الأطر التنظيمية تحاول اللحاق بالركب. كما أن تعزيز القدرات التكنولوجية لهذه الأجهزة من خلال التدريب والتمويل والدعم الدولي من شأنه أن يطور بشكل كبير من قدرتها على اكتشاف ترويج المخدرات عبر الإنترنت والتصدي له.

كذلك، تبرز الحاجة إلى بروتوكولات موحدة وأفضل الممارسات لمراقبة واكتشاف ترويج المخدرات عبر الإنترنت. في الوقت الحالي، يمكن أن تختلف الأساليب التي تستخدمها أجهزة إنفاذ القانون بشكل كبير في عدة دول؛ ممَّا يؤدي إلى انعدام الكفاءة وإهدار فرص التعاون. ومن ثمَّ، فإن تطوير المعايير الدولية الخاصة بجمع البيانات وتحليلها ومشاركتها من شأنه أن يساعد في ترشيد الجهود وزيادة الفاعلية الشاملة لأنشطة المراقبة.

وفي حين تعمل منظمات مثل: الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تسهيل التعاون الدولي، فإنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الاستجابة العالمية إزاء ترويج المخدرات عبر الإنترنت. وغالبًا ما تنشأ هذه الثغرات من اختلاف الأولويات الوطنية، ومحدودية الموارد، والاعتبارات السياسية. إن تعزيز أطر التعاون الدولية، بما في ذلك اتفاقيات تبادل البيانات الأكثر فاعلية وفرق العمل المشتركة، من شأنه أن يساعد في سد هذه الثغرات وخلق استجابة عالمية موحدة.

كما أن تجارة المخدرات عبر الإنترنت تتطور باستمرار؛ حيث يجد التجار باستمرار مواد جديدة لتسويقها وبيعها وتجعل هذه البيئة الديناميكية من الصعب على جهود المراقبة مواكبة هذا التطور. إن الاستثمار في البحوث من أجل إيجاد فهم أفضل للاتجاهات الناشئة في تجارة المخدرات وكيفية الترويج لها عبر الإنترنت من شأنه أن يساعد أجهزة إنفاذ القانون على توقع هذه التطورات ومواجهتها بشكل أكثر فاعلية.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى توفير التدريب المستمر وتخصيص الموارد بغية تأهيل أجهزة إنفاذ القانون للتعامل مع الصعوبات المرتبطة بمراقبة ترويج المخدرات عبر الإنترنت. ولا ينبغي أن يشمل ذلك التدريب الفني فحسب، بل أيضًا التثقيف حول الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تنطوي عليها مراقبة هذه الأنشطة عبر الإنترنت. فتزويد أجهزة إنفاذ القانون بالأدوات والمعرفة

اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي أمر بالغ الأهمية لتحسين قدراتها على مكافحة ترويج المخدرات على الإنترنت.

ثانيًا: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجارة المخدرات غير المشروعة في السياقات العالمية والعربية

نسعى في هذا الجزء من التقرير إلى فهم تطور أسواق المخدرات على الإنترنت بالتركيز على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجارة المخدرات غير المشروعة، وتقديم نظرة متعمقة حول كيفية استخدام هذه المنصات في السياقات العربية، كما يناقش أدوات الكشف والمراقبة المستخدمة حاليًّا على هذه المنصات، والتحديات التي تعترض أجهزة إنفاذ القانون، والعقبات القانونية والفنية التي تواجه تنظيم هذه الأنشطة.

1. تحليل المنصات الشائعة المُستخدمة في السياقات العربية ودورها في تجارة المخدرات غير المشروعة

في المنطقة العربية، تحظى منصات مثل: انستجرام (Instagram) وسناب شات (Snapchat) بشعبية بسبب طبيعتها المرئية وإخفاء الهوية المُفترض الذي توفره. (Radcliffe et al,2023) يستغل تجار المخدرات قدرات مشاركة الصور والفيديو التي توفرها هذه المنصات لعرض منتجاتهم بطريقة جذابة بصريًا، وغالبًا ما يقدمونها كجزء من أسلوب حياة فاخر أو متمرد. إن الطابع المؤقت لمحتوى سناب شات وقصص إنستغرام يجعلها مثالية أيضًا للترويج للسلع غير المشروعة دون ترك بصمة رقمية على المدى الطويل.

وفي السياقات العربية، غالبًا ما يستخدم التجار وسومًا ولغةً محلية لاستهداف فئات سكانية محددة. على سبيل المثال، قد يستخدمون اللغة العامية أو اللهجات العربية المألوفة للسكان المحليين، ممَّا يجعل عروضهم الترويجية ذات صلة أكبر بالفئة المستهدفة ويصعّب على الغرباء فك شفرتها. وتساعد هذه الطريقة التجار على الاندماج مع المشهد الأوسع لوسائل التواصل الاجتماعي؛ ممَّا يجعل اكتشافهم أكثر صعوبة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون. ويُستخدم تطبيقا واتس آب (WhatsApp) وتيليغرام (Telegram) على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم العربي للاتصالات الخاصة (Aldalbahi and Albesher ,2023) وقد أصبح هذان التطبيقان وسيلة مثالية لإجراء المعاملات غير المشروعة بسبب بروتوكولات التشفير القوية الخاصة بهما؛ حيث يتم تأمين الرسائل من طرف إلى طرف؛ ممَّا يمنع الوصول غير المصرح به. ويستخدم تجار المخدرات هذه التطبيقات

للتفاوض على الأسعار ومشاركة المعلومات الحساسة مثل: مواقع التسليم، وحتى إرسال صور أو مقاطع فيديو للمخدرات التي تُباع. كذلك أصبح تطبيق تيليغرام (Telegram) مركزًا للقنوات والمجموعات المتعلقة بالمخدرات؛ حيث يمكن لأعداد كبيرة من المستخدمين التفاعل بشكل خفي.

أما على تيليغرام (Telegram)، فغالبًا ما ينشئ تجار المخدرات مجموعات أو قنوات خاصة؛ حيث يمكنهم بث الرسائل إلى جمهور كبير في وقت واحد. قد يكون الانضمام لهذه المجموعات متاحًا بدعوة فقط أو تكون المجموعات مخفية عن محركات البحث، ممَّا يضيف طبقة أمان إضافية. وتعمل بعض هذه القنوات مثل واجهات متاجر الإنترنت؛ حيث يمكن للمشترين تصفح كتالوجات المنتجات وقراءة المراجعات من المستخدمين الآخرين وتقديم طلباتهم مباشرة. وفي حين تُعتبر منصات مثل إكس (X) وفيسبوك (Facebook) أقل شعبية للمعاملات المباشرة بسبب شهرتها الأكبر، فإنها لا تزال تُستخدم للترويج والاتصال الأولي. فقد ينشر التجار رسائل غامضة أو يشاركون في محادثات تبدو بريئة للغرباء، ولكنها تنقل رسائل واضحة لأولئك الذين يعرفون ذلك. وبعد الاتصال على هذه المنصات، تنتقل المحادثة عادة إلى تطبيقات مراسلة أكثر أمانًا.

وفي المنطقة العربية، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجارة المخدرات غالبًا ما ينطوي على التعامل مع الحساسيات الثقافية والدينية. في البدء كان التجار يتجنبون الإشارات الصريحة إلى المخدرات، ويستخدمون بدلًا من ذلك السرديات، أو الصور المقبولة ثقافيًّا لإرسال عروضهم. يسبب هذا التأقلم الثقافي صعوبة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون في تحديد وتتبع هذه الأنشطة؛ حيث غالبًا ما تكون مخفية تحت طبقات من العادات والأعراف المحلية، لكن الوضع تغير كثيرًا عن ذلك كما رصدته دراستنا التطبيقية.

2. التحديات واستجابة أجهزة إنفاذ القانون لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي كأسواق للمخدرات غير المشروعة

تتطلب الطبيعة الديناميكية لوسائل التواصل الاجتماعي من أجهزة إنفاذ القانون تحديث تقنيات الرصد والتحقيق بشكل مستمر. وغالبًا ما يغير تجار المخدرات من أساليبهم، مثل: الانتقال من منصة إلى أخرى أو تغيير أساليب الاتصال الخاصة بهم لتجنب اكتشافهم. مما يجعل من الصعب على السلطات مواصلة الرقابة بفاعلية. وبغية مكافحة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتجارة المخدرات، تعتمد أجهزة إنفاذ القانون بشكل متزايد على إقامة شراكات مع شركات التواصل الاجتماعي. حيث يمكن لهذه الشركات توفير البيانات والدعم الفني؛ ممَّا يساعد السلطات على

تحديد الحسابات المتورطة في أنشطة غير قانونية وإغلاقها. ومع ذلك، لا تزال موازنة مخاوف الخصوصية مع الحاجة إلى المراقبة تشكل تحديًا كبيرًا.

3. الكشف والمراقبة على وسائل التواصل الاجتماعي

يُستخدم الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة بشكل متزايد لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات على منصات التواصل الاجتماعي. يمكن لهذه التقنيات تحليل كميات هائلة من البيانات في الوقت الفعلي، وتحديد الأنماط والأشكال الغريبة التي قد تشير إلى نشاط غير قانوني. على سبيل المثال، يمكن تدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتعرف على كلمات مفتاحية أو عبارات أو وسوم محددة مرتبطة عادة بتجارة المخدرات، حتى عندما تكون متخفية بلغة مشفرة أو عامية. يمكن لنماذج تعلم الآلة أيضًا أن تتطور وتتحسن بمرور الوقت، وأن تتكيف مع الأساليب الجديدة التي يستخدمها تجار المخدرات.

كما تُستخدم أدوات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتحليل النصوص على منصات التواصل الاجتماعي، وتحديد الاتصالات المشبوهة التي قد تكون مرتبطة بتجارة المخدرات (Alzahrani, I., et al., 2024) يمكن لهذه الأدوات اكتشاف استخدام العبارات الملطفة أو العامية أو غيرها من اللغات المشفرة التي يستخدمها التجار لتجنب اكتشافهم. تُعد معالجة اللغة الطبيعية (NLP) مفيدة لمراقبة كميات ضخمة من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي والإبلاغ عن التهديدات المحتملة لإجراء مزيد من التحقيقات.

أيضًا، يتم استخدام برامج التعرُّف إلى الصور والفيديو المتطورة لمسح المحتوى المرئي على منصات التواصل الاجتماعي بحثًا عن إشارات تدل على الأنشطة ذات الصلة بالمخدرات. ويتضمن ذلك التعرُّف إلى صور المخدرات أو الأدوات أو المواد غير المشروعة الأخرى. كما يمكن لهذه البرامج أيضًا اكتشاف الأنماط ضمن المحتوى المرئي والتي قد تشير إلى وجود ترويج للمخدرات، حتى لو لم يذكر النص المصاحب للصور المخدرات بشكل صريح.

بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم أدوات تحليل الشبكات الاجتماعية (SNA) لتحديد نمط العلاقات بين المستخدمين على منصات التواصل الاجتماعي وتحليلها (Singh et al,2024) فمن خلال فحص كيفية اتصال المستخدمين، وكيفية تدفق المعلومات داخل هذه الشبكات، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون تحديد هوية الأطراف الرئيسة في تجارة المخدرات، وتتبع انتشار المحتوى المتعلق بها. يُعد تحليل الشبكات الاجتماعية أداة فعالة في تحديد هوية المؤثرين أو المنسقين داخل الشبكة الذين قد يؤدون دورًا محوريًّا في الأنشطة غير المشروعة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المراقبة الآلية، فإن التقنيات اليدوية تبقى ذات أهمية كبيرة في الكشف عن الأنشطة المتعلقة بتجارة المخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد يقوم العملاء السريون بإنشاء ملفات شخصية مزيفة للتسلل إلى شبكات تجارة المخدرات، والتواصل مع تجار المخدرات بغية جمع الأدلة، وتحديد هوية أعضاء آخرين في الشبكة. هذه الطريقة مفيدة خاصة في المجموعات المغلقة أو الخاصة؛ حيث قد تعاني أدوات المراقبة الآلية محدودية الوصول.

تشجع أجهزة إنفاذ القانون في بعض الأحيان عامة الناس على الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة على منصات التواصل الاجتماعي. ويمكن أن توفر طريقة الاستعانة بالمصادر الخارجية هذه نصائح وإرشادات قيمة قد تغيب عن الأنظمة الآلية. كما قد تطبق منصات التواصل الاجتماعي ميزات الإبلاغ سهلة الاستخدام التي تتيح للمستخدمين الإبلاغ عن المحتوى الذي يعتقدون أنه مرتبط بأنشطة المخدرات غير المشروعة.

4. التعاون بين شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى

تتعاون شركات التواصل الاجتماعي بشكل متزايد مع أجهزة إنفاذ القانون لمكافحة استخدام منصاتها لأغراض تجارة المخدرات. وغالبًا ما تنطوي هذه الشراكات على تبادل البيانات والمعلومات الاستخباراتية حول الأنشطة المشبوهة، ممَّا يمكّن أجهزة إنفاذ القانون من التصرف بشكل أسرع وأكثر فاعلية. وتمتلك شركات مثل: فيسبوك (Facebook) وإكس (X) وانستجرام (Instagram) فرقًا مخصصة تعمل مع أجهزة إنفاذ القانون للتصدي للأنشطة غير القانونية على منصاتها.

كما توجد اتفاقيات رسمية بين بعض منصات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون حول مشاركة البيانات المتعلقة بتجارة المخدرات؛ حيث تحدد هذه الاتفاقيات أنواع البيانات التي يمكن مشاركتها، والظروف التي تتيح الوصول إليها، والأطر القانونية التي تحكم مشاركتها. على سبيل المثال، يمكن أن تقدم الشركات معلومات حول حسابات المستخدمين أو عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) أو سجلات الاتصالات الخاصة بهم بموجب أمر قضائي أو استدعاء. بالإضافة إلى عملها مع أجهزة إنفاذ القانون، قد تتعاون شركات التواصل الاجتماعي مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية لمعالجة القضايا الاجتماعية الأوسع نطاقًا والمتعلقة بتعاطي المخدرات. ويمكن أن تتضمن هذه الشراكات حملات التوعية العامة، أو تقديم الدعم لخدمات معالجة الإدمان، أو إقامة المبادرات الهادفة إلى الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة. كما يمكن أن تساعد معالجة الأسباب الجذرية لتجارة المخدرات في الحد من انتشار الأنشطة المتعلقة بالمخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي.

يتمثل أحد التحديات الرئيسة أمام التعاون بين شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون في خصوصية المستخدم. حيث غالبًا ما تتردد منصات التواصل الاجتماعي في مشاركة بيانات المستخدمين دون مبرر قانوني واضح؛ لأن القيام بذلك يمكن أن يقوض ثقة المستخدمين وينتهك لوائح الخصوصية. ومن ثمَّ، يمكن أن يحد هذا التعارض بين الخصوصية والأمن من فاعلية جهود المراقبة وإنفاذ القانون. ويعني الطابع العالمي لمنصات التواصل الاجتماعي أن الأنشطة المتعلقة بتجارة المخدرات غالبًا ما تكون عابرة للحدود الدولية، ممَّا يخلق تحديات قضائية تواجه أجهزة إنفاذ القانون. حيث تختلف المعايير واللوائح القانونية بين الدول فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات والخصوصية، وهو ما قد يعقّد الجهود الرامية إلى التحقيق مع تجار المخدرات وملاحقتهم قضائيًّا عبر مناطق متعددة.

وتعاني شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون محدودية الموارد؛ ممَّا قد يحد من قدرتها على مراقبة الأنشطة المتعلقة بتجارة المخدرات والتصدي لها بشكل فعَّال. ويتطلب الحجم الهائل للمحتوى الذي يتم إنشاؤه على منصات التواصل الاجتماعي موارد تكنولوجية وبشرية كبيرة للمراقبة والتحليل والتصرف بناءً على ذلك. بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر منصات التواصل الاجتماعي الأصغر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ أنظمة مراقبة وإبلاغ فعالة، ممَّا يجعلها أكثر عرضة للاستخدام من قبل تجار المخدرات.

ثالثًا: نماذج من دراسات حالة للترويج الرقمي للمخدرات

نمو تجارة الكبتاجون

أصبح الكبتاجون، وهو نوع من الأمفيتامين، أحد أكثر المخدرات انتشارًا في بعض مناطق الشرق الأوسط، (Abazid, 2022) ويتم إنتاج هذا المخدر على نطاق واسع في هذه المناطق بسبب الصراعات المستمرة وضعف أجهزة إنفاذ القانون في بعض المناطق الحدودية، ممَّا يخلق بيئة مواتية للأنشطة غير المشروعة. فقد أصبحت بعض المناطق بسبب الصراعات المسلحة مراكز إنتاج رئيسة للكبتاجون الذي يتم تهريبه بعد ذلك إلى الدول المجاورة وبيعه عبر منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (Kassab et al, 2022).

يتم تسهيل بيع الكبتاجون عبر الإنترنت من خلال تطبيقات المراسلة المشفرة ومنصات التواصل الاجتماعي؛ حيث يعلن التجار عن المخدرات باستخدام لغة مشفرة ومجموعات خاصة. تتيح ميزة إخفاء الهوية التي توفرها هذه المنصات للتجار الوصول إلى جمهور عريض مع تفادي اكتشافهم. وتسلط دراسة الحالة هذه الضوء على العلاقة بين الصراعات والصعوبات الاقتصادية وظهور أسواق

المخدرات عبر الإنترنت في السياقات العربية. يُعقّد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات المشفرة الجهود الرامية إلى تتبع هذه الشبكات واعتراضها. وكثيرًا ما تعوق التوترات الجيوسياسية التعاون الإقليمي؛ ممَّا يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

تجارة القنب وتوسعها عبر الإنترنت

اعتمدت التنظيمات الاجرامية في تجارة القنب تقليديًّا على طرق التهريب المادية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحولًا نحو بيع منتجات القنب إلى الأسواق الأوروبية عبر الإنترنت. فقد بدأت التجارة غير المشروعة في المغرب باستخدام منصات التواصل الاجتماعي وأسواق الشبكة المظلمة لتسهيل هذه المعاملات، مستغلين إخفاء الهوية والوصول الواسع اللذين توفرهما هذه القنوات. ويستخدم تجار المخدرات منصات مثل: فيسبوك (Facebook) وانستجرام (Instagram) للإعلان عن منتجات القنب، وغالبًا ما يتم ذلك باستخدام المجموعات الخاصة أو الرسائل المباشرة للتواصل مع المشترين (Boekhout van Solinge, 2022) وكثيرًا ما تتخفى هذه التجارة على الإنترنت في شكل نشاط قانوني؛ حيث يستخدم التجار أساليب تسويق إبداعية لتجنب الكشف عنهم. وقد سمح هذا بتزايد معدلات تجارة القنب على الرغم من الجهود الدولية المتزايدة للقضاء على طرق التهريب المادية. ويعمل النظام القضائي في الدول العربية بجد لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، والتكيف مع تعقيدات تجارة المخدرات على الإنترنت. كما تؤدي العوامل الثقافية أيضًا دورًا كبيرًا في ذلك.

أسواق المخدرات على الإنترنت في المنطقة العربية

على الرغم من القوانين الصارمة لمكافحة المخدرات في العديد من الدول العربية؛ فإنه مازال هناك استخدام للمخدرات على الإنترنت. وتدفع الوصمة المجتمعية المرتبطة بتعاطي المخدرات والعواقب القانونية الوخيمة نسبة كبيرة من تجار المخدرات إلى العمل في الخفاء؛ ممَّا يجعل منصات الإنترنت خيارًا جذابًا لكل من المشترين والبائعين. ويتيح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمستخدمين التواصل بشكل سري، وبالتالي تجنب المخاطر المرتبطة بالمعاملات المادية. ويطرح هذا الأمر تحديات كبيرة تواجه أجهزة إنفاذ القانون، التي يجب عليها التعامل مع التوازن الدقيق بين الخصوصية والمعايير الثقافية والإنفاذ الفعال للقانون. ولقد دفع ذلك بعض الأجهزة الأمنية إلى تعزيز جهودها في مراقبة أنشطة تجارة المخدرات على الإنترنت والقضاء عليها؛ فقد قامت باستخدام تقنيات مراقبة متطورة وتعاونت بشكل وثيق مع وسائل التواصل الاجتماعي.

رابعًا: العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في عمل أسواق المخدرات على الإنترنت في السياقات العربية

تؤدي المعايير الثقافية والدينية في الكثير من الدول العربية دورًا مهمًّا في تشكيل مواقف تجاه تعاطي المخدرات؛ حيث تحظر المعتقدات الدينية تعاطيها، علاوة على الوصمة الاجتماعية التي يُوصَم المتعاطي بها. وغالبًا ما تدفع هذه الوصمة تجار المخدرات ومتعاطيها إلى قنوات أكثر سرية، بما في ذلك منصات الإنترنت؛ حيث يمكن للأفراد العمل بقدر أكبر من التخفي.

كما أصبح أفراد جيل الشباب في العالم العربي أكثر درايةً بالتكنولوجيا، وأكثر تفاعلًا مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ ممَّا يجعلهم أهدافًا لتجارة المخدرات على الإنترنت ومشتركين بها. كما تخلق الفجوة بين المعايير الثقافية التقليدية والثقافة الرقميَّة العالمية التي يعيشها الشباب العربي ديناميكية معقدة؛ حيث يصبح تعاطي المخدرات مخفيًا وسهلًا من خلال التقنية. وتمتلك معظم الدول العربية قوانين صارمة لمكافحة المخدرات، وتفرض عقوبات شديدة على حيازة المخدرات والاتجار بها وتعاطيها. تهدف هذه القوانين إلى ردع الأنشطة المتعلقة بالمخدرات، ولكنها قد تدفع هذه الأنشطة أيضًا إلى العمل عبر الإنترنت؛ حيث يكون اكتشافها أكثر صعوبة. كما تسهم البيئة القانونية القاسية في استحداث أساليب متقدمة لإجراء المعاملات المالية ذات الصلة بالمخدرات بشكل خفي، وغالبًا ما تكون بعيدة عن متناول أجهزة إنفاذ القانون المحلية.

غير أنَّ الأطر القانونية والتشغيلية في بعض الدول العربية ليست مجهزة بالكامل للتعامل مع تعقيدات أسواق المخدرات على الإنترنت. وفي حين أن هناك وعيًا متزايدًا بهذه القضية، فإن الافتقار إلى الموارد والتدريب والقدرات التكنولوجية غالبًا ما يعوق التنفيذ الفعَّال. علاوة على ذلك، فإن التعاون عبر الحدود أمر ضروري، ولكن من الصعب تحقيقه بسبب الاختلافات القانونية بين الدول في المنطقة. وتسهم الصعوبات الاقتصادية في عدد من الدول العربية في انتشار تجارة المخدرات، سواء على الإنترنت أو خارجها. وفي المناطق التي تعاني معدلات بطالة وفقر مرتفعة، يمكن اعتبار تجارة المخدرات بديلًا مربحًا، وإن كان غير قانوني. تعمل بيئة الإنترنت على إزالة الحواجز أمام دخول أفراد يتطلعون إلى الانخراط في تجارة المخدرات، ممَّا يوفر وسيلة للتواصل مع الأسواق والمستهلكين الدوليين. والواقع أن تجارة المخدرات المتنامية عبر الإنترنت تشكل تحديات صحية عامة كبيرة في العالم العربي؛ حيث قد تكون خدمات مكافحة إدمان المخدرات والبنية التحتية للصحة العامة متخلفة. ويمكن أن تؤدي الطبيعة المجهولة للمعاملات على الإنترنت إلى زيادة استهلاك المخدرات بين الفئات السكانية الضعيفة، دون وجود أنظمة الدعم اللازمة لمعالجة المشكلات الصحية الناتجة عن ذلك.

1. التحديات والقضايا القانونية المرتبطة بمواجهة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأسواق للمخدرات غير المشروعة

التحديات القانونية ذات الصلة بالتنظيم والتنفيذ

يشكّل تباين الأطر القانونية بين مختلف الدول أحد التحديات الرئيسة التي تواجه تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة تجارة المخدرات غير المشروعة. ففي حين تتمتع بعض الدول بقوانين وآليات إنفاذ قانون قوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الإنترنت، تفتقر دول أخرى إلى البنية التحتية أو الموارد القانونية اللازمة. ويخلق هذا التناقض ثغرات يمكن لتجار المخدرات استغلالها من خلال نقل عملياتهم إلى دول أخرى ذات لوائح قانونية أضعف. ويؤدي الطابع العالمي للإنترنت إلى تفاقم هذه المشكلة؛ حيث يمكن الوصول بسهولة إلى المحتوى المنشور في بلد ما من بلد آخر، ممَّا من شأنه أن يعقد جهود إنفاذ القانون.

ويفوق التطور متسارع الخطى لمنصات وتقنيات وسائل التواصل الاجتماعي تطور اللوائح. حيث يمكن أن تظهر ميزات ومنصات ووسائل اتصال جديدة بسرعة، غالبًا قبل أن تتاح للحكومات الفرصة لتقييم آثارها وسن التشريعات المناسبة لمواجهتها. ويعني هذا التأخير في الاستجابة التنظيمية أنه بحلول الوقت الذي يتم فيه تحديث القوانين، ربما يكون تجار المخدرات قد تحولوا بالفعل إلى منصات جديدة أقل تنظيمًا.

غير أنَّ إنفاذ الأنظمة على منصات التواصل الاجتماعي أمر صعب بطبيعته بسبب الطبيعة اللامركزية والطابع العابر للحدود الذي تتسم به الإنترنت (AllahRakha, 2024) وحتى في الدول التي تفرض قوانين صارمة، يمكن أيضًا تقويض إنفاذ الأنظمة من خلال إخفاء الهوية الذي توفره هذه المنصات، واستخدام التشفير، وقدرة التجار على حذف أو تعديل المحتوى بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن الحجم الهائل للمحتوى عبر الإنترنت، يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون مراقبة الأنشطة غير المشروعة واكتشافها بفاعلية؛ ممَّا يستلزم استخدام أدوات آلية والتعاون مع شركات التواصل الاجتماعي.

التحديات القانونية المتصلة بالخصوصية وحماية البيانات

الخصوصية حق أساسي محمي بموجب الكثير من القوانين الوطنية والدولية، وأي جهود لمراقبة واعتراض الأنشطة غير القانونية على وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تحترم هذه الحقوق. مع ذلك، يخلق هذا الأمر تحديًا كبيرًا لأجهزة إنفاذ القانون؛ حيث غالبًا ما تنطوي الأدوات والأساليب

اللازمة لمكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت بشكل فعَّال على مراقبة الاتصالات، والوصول إلى بيانات المستخدمين. إن إيجاد التوازن الصحيح بين الخصوصية والأمان مهمة حساسة، ويمكن أن تؤدي التدابير المفرطة في التدخل إلى ردود فعل عامة وتحديات قانونية.

وتفرض قوانين مثل: اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في أوروبا متطلبات صارمة حول كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها ومشاركتها. وهذه اللائحة مصممة لحماية خصوصية المستخدم ولكنها قد تحد أيضًا من قدرة أجهزة إنفاذ القانون على الوصول إلى البيانات التي تحتاج إليها لإجراء التحقيقات في قضايا تجارة المخدرات وإحالتها إلى المحاكم (Kuner, 2020) على سبيل المثال، بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات، يجب على الشركات الالتزام ببروتوكولات صارمة عند التعامل مع بيانات المستخدمين، وأي انتهاكات أو وصول غير مصرح به يمكن أن يؤدي إلى عقوبات كبيرة. هذا من شأنه أن يخلق بيئة قد تتردد فيها شركات التواصل الاجتماعي في التعاون الكامل مع طلبات أجهزة إنفاذ القانون، إذا كان يمكن اعتبار هذه الطلبات انتهاكًا لحقوق خصوصية المستخدمين.

وعلى الرغم من ضرورته لحماية خصوصية المستخدمين، فإن الاستخدام الواسع النطاق للتشفير على منصات التواصل الاجتماعي يشكل عقبة كبيرة أمام جهود أجهزة إنفاذ القانون. حيث تضمن تطبيقات المراسلة المشفرة مثل: واتس آب (WhatsApp) وسيجنال (Signal) وتيليغرام (Tele-gram) أن الأطراف المتواصلة فقط يمكنها قراءة الرسائل؛ ممَّا يجعل من المستحيل تقريبًا على الجهات الخارجية مراقبة هذه المحادثات دون الوصول المباشر إلى الأجهزة المعنية (Son et al, 2022) تجعل هذه الخصوصية وإخفاء الهوية هذه المنصات جذابة لتجار المخدرات، الذين يمكنهم التواصل بأمان دون خوف من أن يتم اعتراض اتصالاتهم.

تحديات التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون

يُعتبر التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية في مكافحة الطابع العالمي لتجارة المخدرات على الإنترنت، ولكن هذا التعاون غالبًا ما يكون معقدًا بسبب الاختلافات القضائية بين الدول؛ حيث تختلف المعايير القانونية بين مختلف الدول؛ ممَّا قد ينتج عنه تحديات تواجه هذا التعاون. على سبيل المثال، ما قد يشكل ترويجًا غير مشروع للمخدرات في بلد ما قد لا يُعتبر جريمة في بلد آخر؛ ممَّا يجعل من الصعب تنسيق إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود. وتزداد هذه القضية تعقيدًا عند التعامل مع الدول التي تُطبق فيها لوائح أقل صرامة، أو التي لا تمتلك الرغبة في التعاون الكامل مع الجهود الدولية لإنفاذ القانون.

وغالبًا ما تكون عملية تسليم المجرمين -حيث يسلم بلد ما المشتبه به إلى بلد آخر لمحاكمته- محفوفة بالتعقيدات القانونية. ويمكن لتجار المخدرات الذين يعملون من خلال وسائل التواصل الاجتماعي استغلال هذه التعقيدات القانونية من خلال العمل في دول ليس لديها معاهدات تسليم المجرمين مع الدول التي تسعى لملاحقتهم قضائيًّا. يمكن أن يؤدي هذا إلى نزاعات قانونية طويلة، وفي بعض الحالات، يتمكن تجار المخدرات من الإفلات من العدالة تمامًا.

كما تنطوي تجارة المخدرات على الإنترنت في غالب الأحيان على جهات فاعلة في دول متعددة؛ ممَّا يجعل التحقيقات معقدة بطبيعتها. ويتطلب تنسيق هذه التحقيقات التواصل والتعاون الواضحين بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون، بحيث تكون لكل منها عملياتها وأولوياتها القانونية الخاصة. وكثيرًا ما تُستخدم معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs) لتسهيل التعاون، ولكن هذه العمليات قد تكون بطيئة وبيروقراطية، ممَّا يؤدي إلى التأخير في جمع الأدلة والقبض على المشتبه بهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التباين في طرق التعامل مع الأدلة الرقميَّة، وقوانين الاحتفاظ بالبيانات، وسرعة العمليات القضائية عبر الدول يمكن أن يعوق فاعلية جهود التعاون.

الحلول الممكنة لمواجهة هذه التحديات القانونية

في سبيل مواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة المتزايدة إلى مواءمة القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بتجارة المخدرات على الإنترنت. فمن خلال مواءمة التعريفات القانونية والعقوبات وآليات إنفاذ القانون عبر الدول، سيكون من الأسهل متابعة التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود. ويمكن للمنظمات الدولية، مثل: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تؤدي دورًا رئيسًا في تسهيل عملية المواءمة هذه.

إن تعزيز اتفاقيات تبادل البيانات بين الدول وشركات التواصل الاجتماعي من شأنه أن يحسن كفاءة التعاون الدولي. حيث ينبغي أن تستهدف هذه الاتفاقيات احترام حقوق الخصوصية مع السماح بتبادل المعلومات المهمة اللازمة للتحقيقات في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحًا للتعاون بين شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون من شأنه أن يساعد في مواجهة التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالوصول إلى البيانات.

إن إنشاء فرق عمل مشتركة تجمع الخبرات من دول متعددة من شأنه أن يساعد في التغلب على التحديات القضائية التي يفرضها إجراء التحقيقات عبر الحدود. حيث يمكن لهذه الفرق أن تعمل في إطار قانوني موحد؛ ممَّا يسمح بالتنسيق بشكل أكثر كفاءة، واتخاذ إجراءات ضد تجار المخدرات

على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم الدعم لهذه الفرق من قبل منظمات دولية مثل: الإنتربول واليوروبول، ممَّا يوفر لهذه الفرق الموارد والسلطة اللازمة لمعالجة هذه القضايا المعقدة.

2. **التحديات التقنية المرتبطة بمواجهة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأسواق للمخدرات غير المشروعة**

تحديات إخفاء الهوية والتشفير

يُعدُّ التشفير من طرف إلى طرف (E2EE) ميزة أساسية للكثير من منصات الاتصالات الحديثة؛ حيث يضمن أن المستخدمين المتصلين فقط هم من يمكنهم قراءة الرسائل، دون أن يتمكن أي وسيط (بما في ذلك مقدمو الخدمة) من الوصول إلى المحتوى. (Scheffler and Mayer, 2023) وفي حين أن هذه التكنولوجيا ضرورية لحماية خصوصية وأمن المستخدم، فإنها تشكل تحديات كبيرة لأجهزة إنفاذ القانون أثناء محاولتها مراقبة الأنشطة غير المشروعة، مثل: الاتجار بالمخدرات. حيث يستغل المجرمون هذه الميزة لإجراء المعاملات والاتصالات دون خوف من التنصت؛ ممَّا يجعل من الصعب على المحققين جمع معلومات استخباراتية مؤكدة (VAN NOORT, 2018).

وتستخدم تطبيقات مثل واتس آب (WhatsApp) وسيجنال (Signal) وتيليغرام (Tele-gram) بروتوكولات تشفير قوية لحماية بيانات المستخدمين، والتي يستغلها تجار المخدرات لمناقشة الخدمات اللوجيستية ومشاركة معلومات الدفع، وتنسيق عمليات التسليم. إن عدم قدرة أجهزة إنفاذ القانون على فك تشفير هذه الاتصالات دون الوصول إلى الأجهزة نفسها يحد بشدة من قدرتها على تتبع وتعطيل شبكات تجارة المخدرات التي تعمل من خلال هذه القنوات.

كما تُعدُّ شبكة تور (Tor)، التي تعمل على إخفاء حركة المرور على الإنترنت من خلال توجيهها عبر سلسلة من النقاط التي يديرها مجهولون متطوعون، عقبة كبيرة أخرى. ويستخدم تجار المخدرات برنامج تور (Tor) للوصول إلى أسواق الشبكة المظلمة، والتواصل مع المشترين، وإجراء المعاملات المالية بدرجة عالية من سرية الهوية؛ حيث تجعل هذه التكنولوجيا من المستحيل تقريبًا تتبع مصدر البيانات أو وجهتها؛ ممَّا يعقد الجهود الرامية إلى تحديد هوية المتورطين في تجارة المخدرات غير المشروعة والقبض عليهم.

وتُستخدم الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) على نطاق واسع من قبل الأفراد الضالعين في أنشطة غير قانونية لإخفاء عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بهم، وتشفير حركة المرور على الإنترنت. ويمكن للشبكات الخاصة الافتراضية إنشاء طبقة إضافية من إخفاء الهوية من خلال جعل

المستخدم يبدو وكأنه يعمل من موقع مختلف. ولا يعوق هذا من قدرة أجهزة إنفاذ القانون على تتبع الأنشطة على الإنترنت فحسب، بل يعقد أيضًا المسائل القضائية؛ حيث قد لا يعكس الموقع الظاهري للمستخدم موقعه الفعلي.

أوجه القصور في الكشف والمراقبة

في حين يتم استخدام الأدوات الآلية مثل: الخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي ونماذج تعلم الآلة بشكل متزايد لمراقبة الأنشطة المتعلقة بتجارة المخدرات على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذه الأدوات تنطوي على مواطن قصور كبيرة. على سبيل المثال، قد تعاني هذه الأدوات من صعوبات في تفسير السياق بدقة، أو اكتشاف اللغة الدقيقة، مثل: الكلمات المشفرة أو العامية التي يستخدمها التجار. وعلاوة على ذلك، تتطلب هذه الخوارزميات غالبًا مجموعات بيانات كبيرة لكي تعمل بشكل فعَّال، وقد تتأثر دقتها بالتطور المستمر للغة والأساليب التي يستخدمها المجرمون.

وفي كثير من الأحيان يقوم تجار المخدرات بتكييف أساليب الاتصال الخاصة بهم لتفادي الاكتشاف؛ وذلك باستخدام لغة مشفرة أو رموز أو حتى عبارات تبدو بريئة لإخفاء نواياهم الحقيقية. على سبيل المثال، يمكن استخدام الرموز التعبيرية أو الوسوم أو الكلمات اللطيفة للدلالة على مخدرات معينة أو تفاصيل المعاملات المالية. ويجعل استخدام اللغة المشفرة هذا من الصعب على أدوات المراقبة الآلية اكتشاف الأنشطة غير المشروعة.

غالبًا ما يخفي المجرمون أنشطتهم عن طريق تغيير مظهر محتواهم، مثل: استخدام الصور أو مقاطع الفيديو بدلًا من النص لإيصال المعلومات ذات الصلة بالمخدرات. وهذا ما يجعل من الصعب على الخوارزميات القائمة على النصوص تحديد الأنشطة المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، قد يستخدم التجار منصات ذات رسائل مؤقتة، أو محتوى مؤقت، مثل: سناب شات (Snapchat) أو قصص انستجرام (Instagram Stories)؛ حيث تختفي الأدلة على الأنشطة غير المشروعة بسرعة، ممَّا يحد من احتمالية كشفها.

ويشكل الكم الهائل من المحتوى الذي يتم إنشاؤه على منصات التواصل الاجتماعي تحديًا كبيرًا للمراقبة في الوقت الفعلي. وغالبًا ما تفتقر أجهزة إنفاذ القانون إلى الموارد والبنية التحتية التقنية اللازمة لمراقبة ملايين المنشورات والرسائل والتفاعلات بشكل فعَّال أثناء حدوثها. هذا القصور يعني أنه بحلول الوقت الذي يتم فيه تحديد الأنشطة المشبوهة، ربما تكون فرصة التدخل قد فاتت بالفعل.

يمكن أن يؤدي الاعتماد على الأدوات الآلية إلى ارتفاع معدل الإيجابيات الكاذبة؛ حيث يتم تمييز المحتوى البريء عن طريق الخطأ على أنه مشبوه. وهذا لا يهدر موارد التحقيق القيمة فحسب، بل يخاطر أيضًا بانتهاك خصوصية المستخدمين الشرعيين. ويمكن أن يؤدي الحجم الهائل من البيانات التي يجب تحليلها أيضًا إلى زيادة تحميل المعلومات؛ ممَّا يجعل من الصعب على المحققين التركيز على التهديدات الحقيقية.

تحديات تتعلق بامتثال وتعاون منصات التواصل الاجتماعي

تختلف منصات التواصل الاجتماعي في التزامها بمكافحة الأنشطة غير القانونية على خدماتها. وفي حين تتعاون بعض الشركات بشكل فعَّال مع أجهزة إنفاذ القانون وتستثمر في التقنيات اللازمة للكشف عن المحتوى المتعلق بتجارة المخدرات وإزالته، فقد تكون شركات أخرى أقل اتسامًا بالاستباقية بسبب المخاوف بشأن خصوصية المستخدم، أو صورة العلامة التجارية أو المسؤوليات القانونية. ويمكن أن يؤدي هذا التناقض إلى إنشاء ملاذات آمنة على منصات معينة؛ حيث يمكن للتجار العمل دون خوف من العقاب.

ويعني الطابع العالمي لمنصات التواصل الاجتماعي أنها تعمل عبر ولايات قانونية متعددة، ولكل منها قوانينها وأنظمتها الخاصة. وقد يؤدي هذا إلى نشوء نزاعات حول ما يشكل نشاطًا غير قانوني وكيف ينبغي للمنصات الاستجابة له. على سبيل المثال، قد تكون المنصة التي تتخذ من بلد ما مقرًا لها مُلزمة قانونًا بحماية خصوصية المستخدمين؛ ممَّا يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون في بلد آخر الوصول إلى البيانات التي تحتاج إليها لإجراء تحقيقات حول تجارة المخدرات.

بيد أن شركات التواصل الاجتماعي تواجه معضلات قانونية وأخلاقية كبيرة في إيجاد التوازن بين خصوصية المستخدمين مع الحاجة إلى مكافحة الأنشطة غير القانونية. وفي حين قد تتمتع المنصات بالقدرة التكنولوجية على مراقبة واعتراض الاتصالات ذات الصلة بالمخدرات، فإن القيام بذلك قد ينتهك حقوق الخصوصية، ويؤدي إلى اتهامات بتجاوز الحدود. وقد يؤدي هذا التوتر إلى الإحجام عن التعاون الكامل مع أجهزة إنفاذ القانون، خاصة في غياب التعليمات القانونية الواضحة.

وحتى عندما تكون منصات التواصل الاجتماعي على استعداد للتعاون، فإن الوصول إلى البيانات الضرورية قد يكون عملية معقدة. فقد يُطلب من المنصات اتباع بروتوكولات صارمة للاحتفاظ بالبيانات والوصول إليها، ممَّا قد يُسهم في تأخير التحقيقات. بالإضافة إلى ذلك، قد يحد استخدام الاتصالات المشفرة وتقنيات تعزيز الخصوصية من كمية البيانات التي يمكن استرجاعها، حتى مع الحصول على إذن قانوني.

كما ترفض بعض شركات التواصل الاجتماعي اللوائح الخارجية، بحجة أنها يجب أن تكون حرة في إدارة منصاتها كما تراه مناسبًا. يمكن أن يتجلى هذا الرفض في محاولات الضغط ضد التشريعات المُقترحة، أو في تنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية لزيادة أعداد المستخدمين والمشاركة على المخاوف الأمنية. من شأن هذا الرفض أن يعقد الجهود الرامية إلى إنشاء نهج موحد لمكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت.

الحلول الممكنة والتوجهات المستقبلية للتعامل مع التحديات التقنية للمواجهة

إن إنشاء نماذج ذكاء اصطناعي وتعلم الآلة الأكثر تطورًا والتي يمكنها فهم السياق بشكل أفضل، واكتشاف اللغة الدقيقة، والتكيف مع أساليب الاتصال المتطورة يمكن أن يعزز فاعلية أدوات المراقبة الآلية؛ حيث يمكن تدريب هذه النماذج على مجموعات بيانات متنوعة، تشمل لغات ولهجات مختلفة ومصطلحات مشفرة تُستخدم عادة في تجارة المخدرات.

كما أن إنشاء أطر أقوى للتعاون بين شركات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنفاذ القانون من شأنه زيادة الامتثال، وتحسين ممارسات تبادل البيانات. ويمكن أن تتضمن هذه الأطر إرشادات واضحة حول كيفية تحقيق التوازن بين الخصوصية والأمن، فضلًا عن وضع إجراءات موحدة للتعامل مع طلبات البيانات عبر الولايات القضائية.

ومن ثم بغية مواجهة التحديات التي يفرضها التباين القضائي، يمكن أن يكون هناك توجه نحو معايير دولية تحدد مسؤوليات منصات وسائل التواصل الاجتماعي في منع الأنشطة غير القانونية. ويمكن تطوير هذه المعايير من خلال إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف والإشراف عليها من قبل المنظمات الدولية، ممَّا يضمن نهجًا أكثر اتساقًا للتنظيم وإنفاذ القانون.

خامسًا: دراسة تطبيقية على واقع الترويج الرقمي للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية

يعمل الترويج بشكل أساسي على إنشاء وتوسيع الطلب؛ حيث يتم تطوير المنتج، ثمَّ تقديمه إلى السوق، ويتمّ إنشاء الطلب عليه وزيادة المبيعات من خلال الأنشطة الترويجيَّة. وهو عملية للاِتصال التسويقي تنطوي على المعلومات والإقناع والتأثير والتعزيز في أذهان العملاء. ومع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدت هناك توجهات جديدة في آليات الترويج لتبرز في ظل انتشار استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إذا استمر هذا الانتشار في جميع أنحاء العالم، لدرجة أن ثلثي سكان العالم أصبحوا الآن قادرين على الوصول إلى الإنترنت بنسبة تصل إلى (66 %) وأكثر من نصفهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة (59 %) (IUT,2024).

1. تحليل المحتوى الترويجي للمخدرات على مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عربيًّا وعالميًّا

بات بالفعل الآن بإمكان مروجي المخدرات والتجار الوصول إلى قطاعات من السكان الذين ربما لم يكن متاحًا لهم الوصول السهل إلى أسواق المخدرات، وبات بإمكان من لم يملكوا حيل الولوج لأسواق المخدرات قبلًا، أن يصلوا إلى هذه الأسواق دون عناء، وبكبسة زر واحدة بات ذلك ممكنًا.

ولعل ما تكشف عنه الدراسة التطبيقية من مستويات عالية للتعرض لمحتوى ترويجي وتشجيعي يبدو أمرًا متوقعًا مع تنامي معدلات الانتشار للإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي كما أشرنا سلفًا؛ إذ ثلث أفراد العينة سبق وأن تعرضوا لمحتوى ترويجي وتشجيعي على مواقع الإنترنت، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويتصدر الفيسبوك هذه المواقع جميعًا يليه مواقع الإنترنت السطحي ومنها Drugs Forums، يلي ذلك الكثير من تطبيقات التواصل الاجتماعي التي تقدم محتوى مرئيًّا (فيديوهات طويلة أو قصيرة) مثل: التيك توك واليوتيوب، إضافة إلى تطبيقات للتواصل مثل: السناب شات والتويتر والإنستجرام. ويبين الشكل التالي معدلات التعرض لمثل هذا المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة كما كشفت عنها الدراسة التطبيقية:

كذلك وفي خلال الفترة الأخيرة يشير أفراد عينة الدراسة إلى تعرض 25 % منهم لمثل هذا المحتوى، وكانت معدلات التعرض بشكل يومى لنسبة بلغت 20 % منهم في حين أن (20 %) منهم تعرض لذلك بشكل أقل تكرارية (مرة إلى مرتين أسبوعيًّا) بينما النسبة الباقية قد تعرضت لذلك من مرة إلى خمس مرات على مدار هذه الفترة (انظر الشكل 1،2).

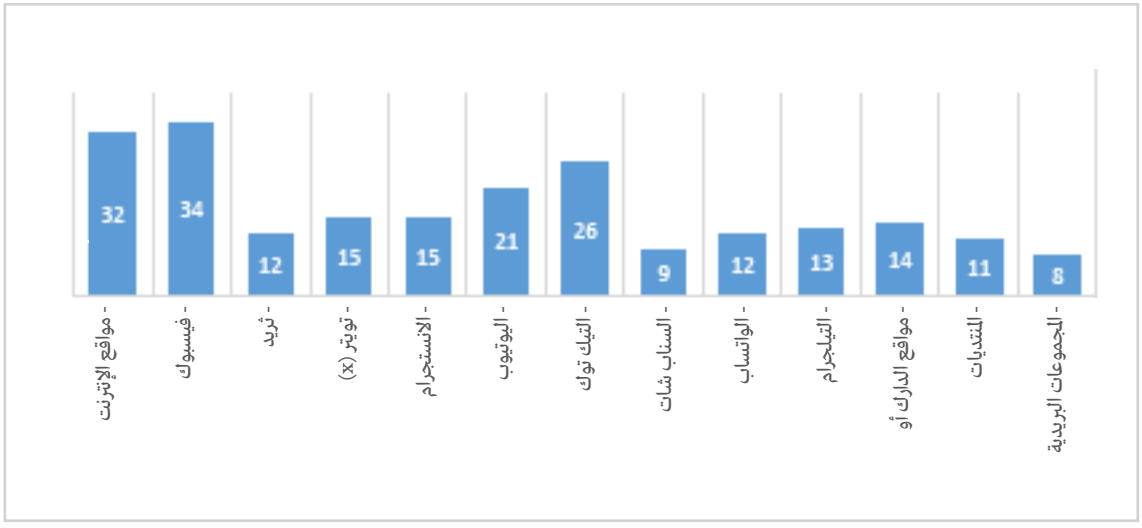

شكل 1. معدلات التعرض لمحتوي ترويجي على الإنترنت لعينة الدراسة.

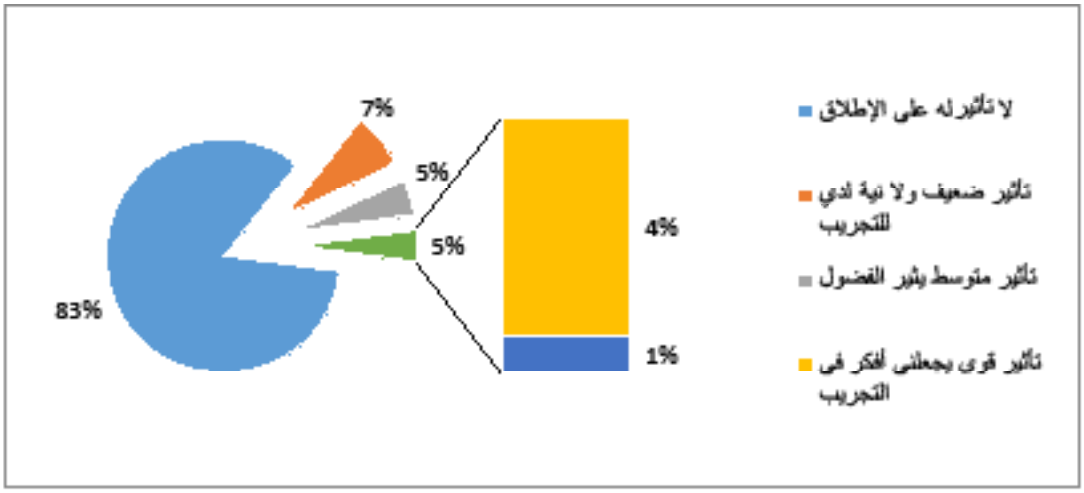

شكل 2. يوضح مدى التأثر بالمحتوي الترويجي عبر الإنترنت.

وبشأن تأثر الأفراد الآخرين بالمحتوى الترويجي والتشجيعي الذي تحمله الوسائط الرقمية فتشير نتائج استجابات عينة الدراسة بقوة إلى فرضية تأثر الشخص الثالث Third Person Effect والتي تتضمن تعظيم قدر التأثيرات التي تحدثها وسائل الإعلام في مواقف وسلوكيات الآخرين. إذ تشير هذه الفرضية الإدراكية إلى أنه ثمة فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدراك الأفراد لتأثيرات وسائل الإعلام على أنفسهم من ناحية، وعلى الآخرين من ناحية أخرى، بحيث ينسب الأفراد تأثيرًا كبيرًا لوسائل الإعلام على الآخرين مقارنةً بتأثيرها على أنفسهم؛ حيث تشير عينة الدراسة إلى مستويات تأثر هؤلاء بالمحتوى الترويجي كدافع للتعاطي التجريبي على نحو أعلى كثيرًا مقارنةً بمستوى تأثرهم الذاتي (راجع الشكل 3).

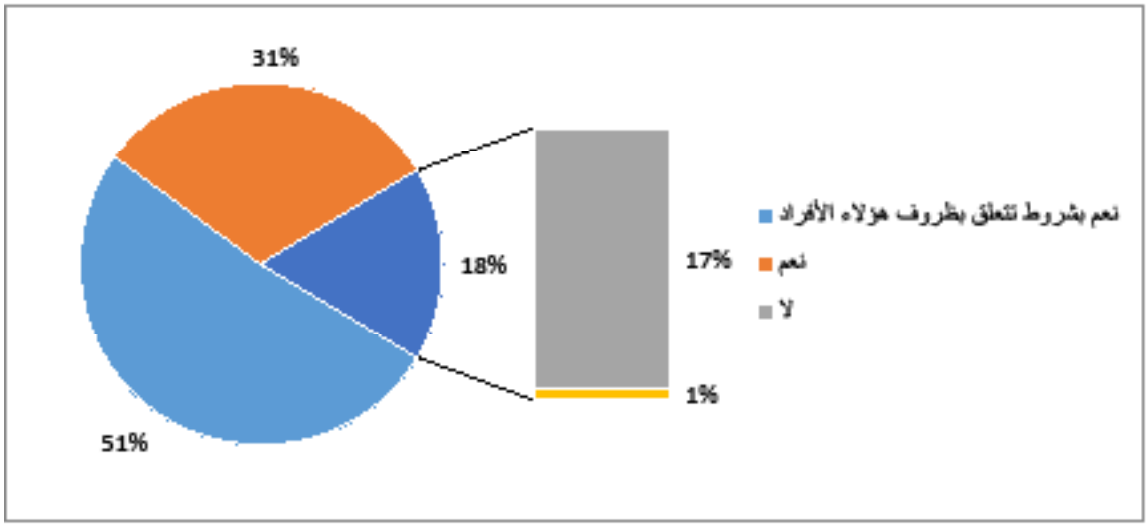

شكل 3. مدى تأثر الآخرين بالمحتوى الترويجي كدافع لتجريب التعاطي.

وتفسر الدراسات الإعلامية ذلك الأمر بكونه قد يحمل في طياته عوامل؛ قد تتعلق بالدافعية الوقائية أو الوالدية المفرطة (الحماية والرقابة الاجتماعية)؛ في تقدير مدى قوة التأثير مصحوباً بتقييم مبالغ فيه لحصانتهم الذاتية في مقابل تقييم متحيز لضعف ممانعة هؤلاء الآخرين، وزيادة قابليتهم للتأثر السلبي الذي تتضمنه هذه المحتويات. ومن ثَمَّ فهم يرون مثل هذا المحتوى الترويجي قد يقف كدافع قوي للتعاطي التجريبي لدى المحيطين بهم بنسبة تصل إلى 82% (31% بدون شروط، 51% يعتقدون بشرطية هذا التأثير حال توافر ظروف شخصية واجتماعية وبيئية مساندة ومعززة لمثل هذا التأثير). ويرد عينة الدراسة جانب كبير من هذا التأثير إلى تلك الكيفية التي تروج لها المواقع الرقمية ووسائل التواصل للمخدرات، وتتباين المفاهيم والمعلومات المغلوطة وتلك الثقافة الزائفة التي تنشرها هذه المواقع والوسائط على النحو الموضح في الشكل (4).

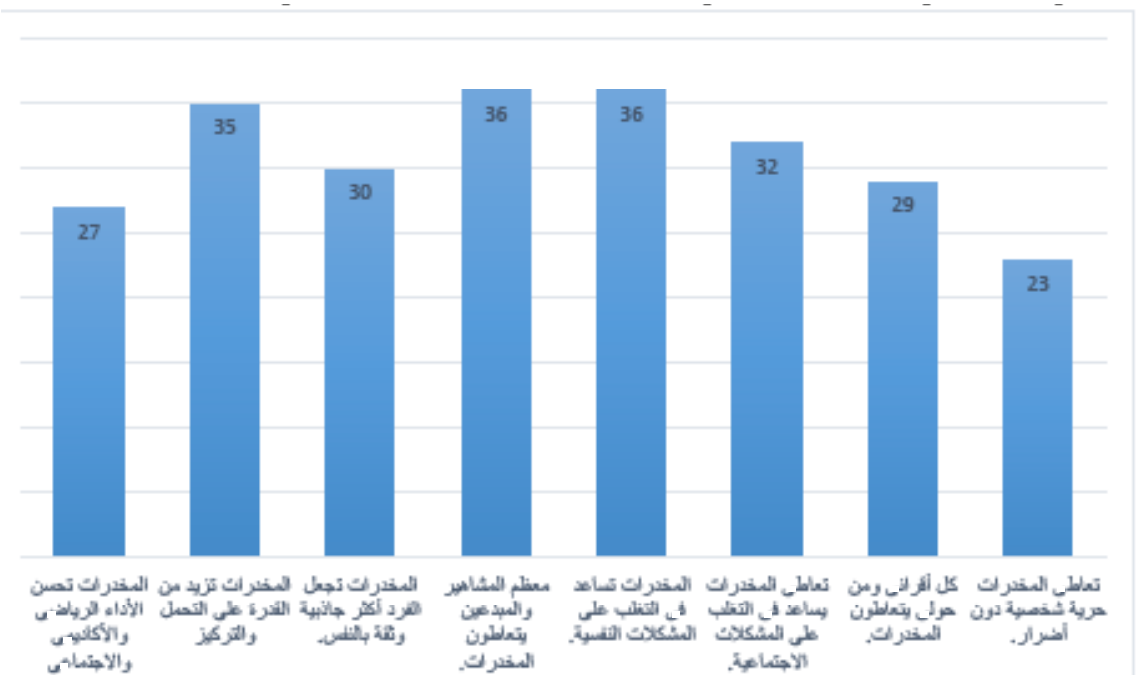

شكل 4. يوضح كيفية ترويج المحتوى الرقمي للمخدرات.

وهذه الرسائل السلبية التي يتم الترويج لها تصبح ذات أهمية خاصة حين التفكير في إنشاء آلية ما كإنشاء المرصد الرقمي الذي يستهدف مراقبة ورصد محتوى المواقع الرقمية وبتركيز خاص على وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل مع الرسائل السلبية التي تبث عبر هذه الوسائط، وكذلك للتعامل مع التحديات المرتبطة بتطور وسائل الترويج الرقمي للمخدرات، والتي تأتي تعزيزًا للمبادرات الرائدة التي أطلقتها بعض الدول العربية، وتمثلت في«إطلاق دوريات إلكترونية من خلال البحث عن التطبيقات وحجب المواقع الرقمية وحسابات التواصل الاجتماعي المرتبطة بهذا النشاط».

2. استخدام مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي كأسواق ومجالات عامة للتجارة غير المشروعة في المخدرات بين أفراد عينة الدراسة

عادة ما تبدأ عملية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات ببحث المشتري عن الوسمات (الهاشتاغ) المرتبطة بالمخدرات أو بمتابعة صفحات شخصية تعلن عن بيع المخدرات من خلال استخدام صور للمنتجات ومقاطع فيديو لها أو توصيفات أو وسمات أو رموز على منشورات ذات صلة. ويستطيع المشترون الاتصال ببائع قريب منهم، ويكشف لهم ذلك البائع بعدئذ عن بيانات

الاتصال به، مستخدمًا عادة تطبيقات الرسائل المزودة بخاصية التشفير الكامل، وإمكانات الرسائل المؤقتة، حيث تحذف الرسالة بعد فترة أو من خلال الشبكات الخاصة الافتراضية. وفي العادة يجري التبادل النهائي للأموال في مقابل المخدرات وجهًا لوجه على المستوى المحلي؛ وذلك بلقاءٍ في مكان عام أو عند التوصيل إلى المنزل، وفي غضون ساعة واحدة في أغلب الأحيان (incb,2023).

والواقع أن الدراسة الكيفية التحليلية لمنصات التواصل الاجتماعي المشمولة بالدراسة في سياق هذا التقرير لتدلل على ذلك بقوة، بيد أننا هنا نسعى لاستكشاف مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لوجود أسواق ومجالات عامة للتجارة غير المشروعة في المخدرات على مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي ومدى استخدامهم لها للحصول على المخدرات بديلًا عن الأسواق الواقعية أو بصورة هجينة، وتشير البيانات المجموعة في سياق الدراسة التطبيقية إلى عدد من النتائج حول هذا الشأن من بينها:

- تشير نسبة 58 % إلى معرفتهم باستخدام مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي لبيع وشراء المخدرات (انظر الشكل 5)، في حين أفادت النسبة الباقية بجهلها بذلك الأمر، وهو ما يشير إلى مستوى وعي مرتفع بإساءة استعمال هذه التكنولوجيا للتجارة غير المشروعة للمخدرات. ويبقى التساؤل هنا هل اقتصرت المعرفة بوجود مثل هذا الاستخدام عند هذا الحد أم أنها شجعت بعض أفراد عينة الدراسة على محاولة شراء أو الشراء بالفعل باستخدام مواقع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، وأي هذه المواقع تم استخدامه أكثر أو كان له شعبية بينهم لهذا الغرض، وما العوامل التي دفعت بهم لهذه التجربة.

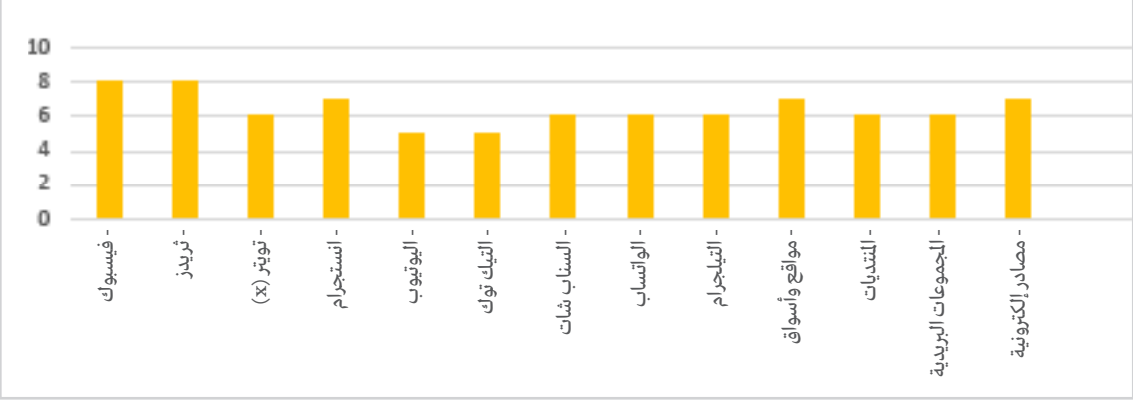

شكل 5. المعرفة حول استخدام الإنترنت ومواقع التواصل لبيع أو شراء المخدرات

ويشير إجمالي عينة الدراسة إلى أكثر العوامل التي قد تقف وراء محاولة شراء المخدرات باستخدام مواقع الإنترنت، أو منصات التواصل الاجتماعي، التي تعتمد على الثقة التي يتمتع بها التاجر بين زبائنه، اعتمادًا على التزكية التي قد يتلقاها من معارف المشتري في الواقع الحقيقي وليس افتراضيًّا، إضافة إلى تلك المراجعات وتفادي التحذيرات التي قد يقدمها المستخدمون الآخرون لهذه المنصات.

ويبين الشكل (6) بقية تلك العوامل التي تقف وراء مثل هذا السلوك.

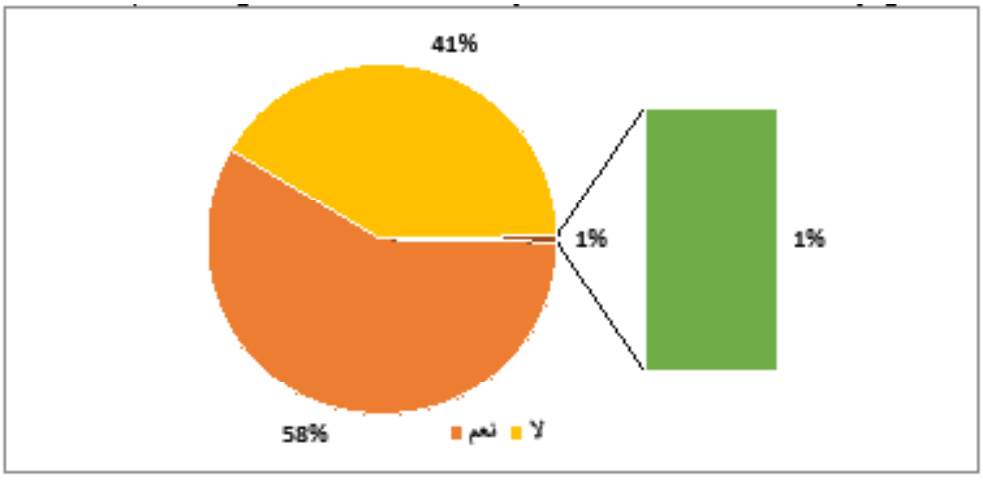

شكل 6. العوامل التي تدفع الأفراد إلى تجربة شراء المخدرات عبر الإنترنت.

وتشير بيانات الدراسة التطبيقية إلى أن نسبة تصل إلى 8 % من العينة قد قامت بتجربة الشراء أو حتى محاولة ذلك عبر استخدام كثير من المواقع الرقمية، سواء على الإنترنت السطحي أو حتى عبر أسواق الشبكة المظلمة، وكذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الاعتماد على بيانات التقرير الذاتي لا تعكس دومًا كل الواقع؛ إذ إننا نتعامل مع ظاهرة غير شرعية ومن ثَمَّ يميل الكثيرون إلى عدم الإقرار بمثل تلك الأفعال على الرغم من اعتمادنا تجهيل هوية المستجيبين عند بدء تصميم الاستبيان. ويشير الشكل (7) لوجود مثل هذه التجربة ومعدلها بين أفراد العينة وأي المواقع والمنصات جرى استخدامها بصورة أكبر من غيرها لهذا الغرض، واستعراض هذه المنصات والمواقع يشير إلى ما أكدناه سلفًا بأن الترويج والإعلان عادة ما يتم على منصات مفتوحة لينتقل بعدها الاتفاق، وترتيب اللقاء أو تبادل المخدرات مقابل المال إلى تطبيقات الرسائل المزودة بخاصية التشفير الكامل وإمكانات الرسائل المؤقتة؛ حيث تحذف الرسالة بعد فترة، أو من خلال الشبكات الخاصة الافتراضية.

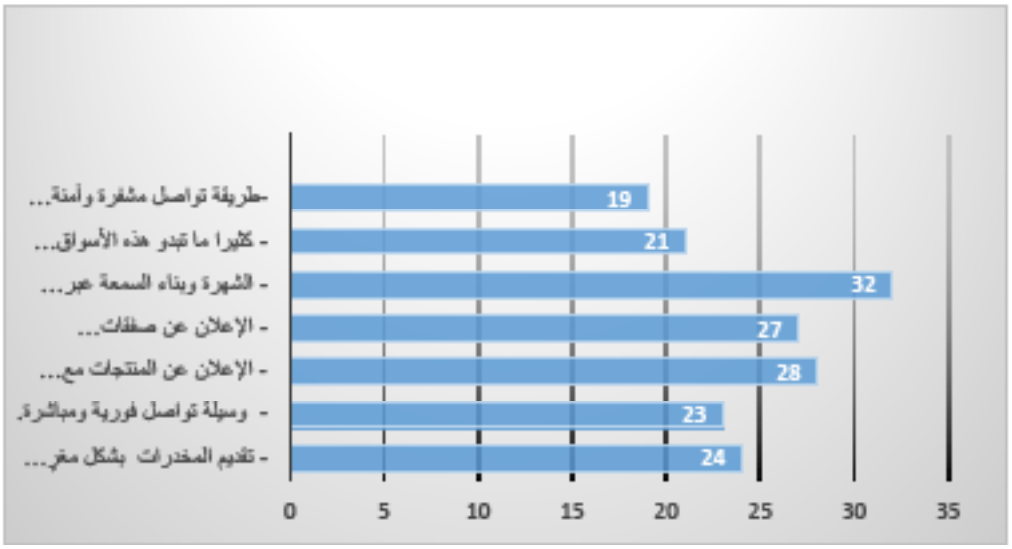

شكل 7. معدلات استخدام الإنترنت لشراء المخدرات غير المشروعة.

3. الدراسة الكيفية التحليلية لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في الترويج للمخدرات غير المشروعة

تناولت الكثير من الدراسات والبحوث على المستوى الدولي موضوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في مبيعات المخدرات غير المشروعة منذ بدء ظهور بيع المواد الأفيونية عبر الإنترنت في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، لا نزال نجهل الكثير عن كيفية تأثير إمكانات مواقع الشبكات الاجتماعية على كيفية قيام التجار بالإعلان عن إمداداتهم في السياقات العربية.

ولاستكشاف هذا الموضوع في دراستنا الراهنة، جرى تنفيذ الدراسة الكيفية عبر البحث وجمع منشورات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال منصات عدة على الإنترنت، بلغ عددها 16 منصة وتطبيقًا، أوردناها سلفًا في مقدمة هذه الدراسة، ونعرض هنا لنماذج من هذه المنصات والتطبيقات وكيفية استخدامها، سواء في الترويج والتشجيع على تعاطي المخدرات أو الترويج لسبل بيعها أو تصنيعها. خلال الفترة من شهر مايو إلى شهر نوفمبر 2024 ولقد تم إجراء رصد كيفي لمنشورات الإشارة المرتبطة على وجه التحديد بالبيع غير القانوني للمخدرات عبر الإنترنت من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي. وتم تجميع وتصنيف وتوصيف المنشورات كيفيًّا من حيث احتواؤها على مضمون

مباشر أم رمزي للترويج أو للإعلان أو لإتمام عمليات البيع والشراء. ومن حيث نوعية المخدرات التي يتم الترويج لها بمعدلات أكبر من غيرها، وما الخصائص النوعية والعمرية والجغرافية أو المكانية للمشاركين اعتمادًا على ما هو متاح من بيانات على ملفاتهم التعريفية.

وتم ذلك من خلال البحث البسيط والمباشر عن أغلب الكلمات الممثلة لفئات المخدرات المتداولة وفقًا للمصطلحات العامية، وبتركيز خاص على تلك المرتبطة بخمس فئات: المواد الأفيونية، والأدوية الخاضعة للرقابة غير الأفيونية الموصوفة (مثل: زاناكس وفاليوم والترامادول)، والمخدرات غير المشروعة الأخرى (مثل: الميثامفيتامين والكوكايين)، والمواد القنبية الطبيعية والنصف تخليقية، والقنبيات الاصطناعية والماريجوانا الاصطناعية التي كشفت الدراسة المسحية عن انتشارها كذلك بين مفردات العينة كما أسلفنا في مقدمة التقرير الراهن.

ولقد هدفت الدراسة الكيفية لرصد وتوصيف الحالة الحالية لتجارة المخدرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على المحتوى العربي فيها. وكشف هذا التوصيف عن عدد من النتائج الأكثر أهمية، وهي كما يلي:

- لا تكاد توجد أي منصة من منصات التواصل الاجتماعي التي شملتها الدراسة تخلو من محتوى عربي يتضمن هدفًا من أهداف ثلاثة رئيسة هي؛ مناهضة ومكافحة المخدرات وتبيان أضرارها، والترويج والتشجيع على تعاطي المخدرات بشكل عام أو مخدر محدد بشكل خاص، وأخيرًا بيع المخدرات أو البحث عمن يبيعها، وكانت أكثر المساحات لعرض سبل الوصول إلى تجار المخدرات متاحة على منصات Meta الأربعة، وهي واتساب وثريدز وفيسبوك وإنستجرام، وكان للمنصتين الأخيرتين نصيب كبير من هذه المساحات، كذلك أسفر البحث عن نتائج كثيرة متعلقة بالمخدرات بيعًا وتصنيعًا أيضًا.
- وعلى الرغم من أن منصات ميتا الأربعة تحتوي على واجهات مستخدم ومحتوى وإمكانات مختلفة، فإنها مملوكة لنفس الشركة، وتتشارك جميعها في نفس إرشادات المجتمع والنظم والقواعد الإشرافية التي تتساهل كثيرًا مع وجود محتوى ترويجي خاص بالمخدرات. إذ أسفر البحث على الفيسبوك والإنستجرام تحديدًا عن كثير من النتائج بناءً على البحث البسيط وبمفردات مباشرة غير رمزية على الإطلاق. كما يعتمد جزء كبير من المحتوى على فيسبوك

بشكل كبير على إقامة اتصالات مع مستخدمين آخرين و"أصدقاء" أو عبر مجموعات مفتوحة أو مغلقة. وهذا يعني أن حقيقة ظهور هذا النوع من المحتوى العربي في البحث هي في الأساس نتيجة لخلل في كيفية هيكلة نظام الإشراف والإدارة لهذه المنصات (وغياب ميزات إشرافية محددة وفعَّالة).

- ومع وجود خيارات إضافية تسمح للبائع والمشتري المحتملين بالحفاظ على عدم الكشف عن هويتهما، فالواقع أن إنشاء ملف تعريف وهمي باللغة العربية على فيسبوك لا يستغرق وقتًا طويلًا، ولا يتطلب الكثير من الجهد، وينهض دليلًا على ذلك ما أشارت إليه إحدى الدول العربية في بيان رسمي مؤخرًا عن وجود أكثر من 14 مليون ملف تعريفي وهمي. ومن ثَمَّ فلا يكاد يوجد حواجز أمام البائعين والمستخدمين المحتملين الذين يأملون في بيع أو شراء المخدرات. كما أن هناك الكثير من المستخدمين على استعداد للمخاطرة بكشف ملفه الشخصي، ومن ثَمَّ يصبح إنشاء ملف تعريف وهمي ليس بالأمر الضروري لهم.
- نستنتج أن هذه المنصات على عكس ما تشير إليه بعض الدراسات الدولية في أقاليم أخرى، لم تغير ممارساتها/تقنياتها في الإشراف في السياقات العربية بشكل كبير. وتم رصد كثير من مجموعات تجارة المخدرات على الفيسبوك. ونظرًا لأن هذه المنصات التابعة لشركة ميتا (وبخاصة الفيسبوك) تعتمد بشكل كبير على الإبلاغ عن المستخدم للمشرف على المنصة، فيمكن للمجموعات المغلقة بإحكام أن تعمل تحت رادار المنصة دون أدنى حرج أو خوف من الحجب والمنع والتتبع.
- وعلى الرغم من إشارة الكثير من الدراسات الدولية إلى تحسن كبير في إدارة المحتوى على هذه المنصة، فإننا نرصد في هذا التقرير وجود محتوى وأسواق تجارة المخدرات على فيسبوك باللغة العربية، بما يعني أن مثل هذا التحسن لم يصل بالشكل المطلوب والفعَّال إلى المنطقة العربية.
- بالإضافة إلى رصد الكثير من المجموعات لمناقشة وتبادل الثقافة والأخبار المتعلقة بالمخدرات ومشاركة المعلومات حول أفضل الأماكن لشراء المخدرات، تكشف الدراسة الكيفية عن أن إنجاز عمليات الشراء يتم عبر تبادل المراسلات المشفرة على الخاص، وعدد آخر من التطبيقات،

وأيضًا عبر تبادل أرقام الهواتف النقالة. وخلال عمليات البحث، تم تحديد كثير من المجموعات وملفات التعريف المرتبطة ببيع وترويج المخدرات غير المشروعة.

- أما سناب شات: فهو تطبيق لتبادل الرسائل والصور بشكل مباشر؛ حيث يرسل المستخدمون بعضهم لبعض رسائل خاصة مجهولة الهوية أو يشاركون قصة (صورة ونص) مع جميع اتصالاتهم لمدة 24 ساعة. الميزة الأساسية لسناب شات هي أن جميع الصور والنصوص المرسلة يتم حذفها تلقائيًّا في الدردشات. بالإضافة إلى ذلك، إذا التقط أحد المستخدمين لقطة شاشة أو أي شيء أرسله مستخدم آخر، يتلقى المرسل الأصلي إشعارًا يخبره بمن التقط لقطة شاشة. يخلق الحذف التلقائي للمواد على سناب شات شعورًا بالخصوصية. يعزز الإشعار الذي يتلقاه المرسل عند التقاط لقطة شاشة لرسالته معايير المعلومات التي تدعم هذا الشعور بأن خدمة سناب شات توفر إمكانات فريدة، وتعزز أنماط الاستخدام السرية.

- ووجد أن سناب شات يوفر سهولة الوصول إلى تجار المخدرات، فقد أسفرت عمليات البحث القليلة الأولى عن لغة المخدرات العامية والموقع عن الكثير من الملفات الشخصية للمروجين. وعلى هذا النحو، من خلال البحث عن مصطلحات عامية تعبر عن المخدرات تمكننا على الفور من تحديد أسواق المخدرات الهجينة. وحددنا بسهولة وسرعة الكثير من تجار المخدرات النشطين في كثير من الدول العربية.

- تطبيق تيك توك: يتسم التطبيق بخوارزميّات تجعل من الصعب البحث عن محتوى متعلق بالمخدرات. وهذا يعني أن المنصة مخصصة في المقام الأول للتمرير عبر المحتوى المختار خوارزميًّا. ومن خلال البحث عن الكلمات الرئيسة، وجدنا مستخدمين أو محتوى يعطي انطباعًا بالترويج، أو التشجيع أو حتى بالبيع أو التشجيع على سلوك هذا الاتجاه، فقط عند استخدام الكلمات الرئيسة الصريحة مثل: «بيع المخدرات» أو«الحشيش»، ظهرت كل النتائج بدون استثناء لأي نص مع وجود إمكانية للإبلاغ عمَّا قد يعده البعض انتهاكًا لإرشادات مجتمعهم ونظامهم الإشرافى. لقد أدى ذلك إلى انطباع يخالف بدرجة عالية ما تشير إليه الدراسات السابقة عن الاعتدال وكون هذه المنصة لا تلائم تجارة المخدرات، على النقيض فهي يمكن استخدامها بسهولة لهذا الغرض مع المستخدمين ومنشئ المحتوى باللغة العربية.

- كما رصد التقرير قدرًا هائلًا من تجارة المخدرات على المجموعات والمنتديات العربية في موقع التواصل الاجتماعي، مثل: ريديت وتليجرام وتامبلر، وويكر، وجريندر، وثريدز. إذ قد أنشأ التجار منتديات مخصصة للترويج والإعلان ولبيع المخدرات وأداروها. وعملت المنتديات كأسواق مفتوحة بمستويات عالية من المنافسة ودرجة من التخصص في عرض جميع أنواع المخدرات.

أظهرت مواقع التواصل الاجتماعي المفتوحة مستوى مرتفعًا من التجارة الرقمية للمخدرات في كثير من الدول العربية. وفي هذه البلدان، يبتعد جزئيًّا عن النموذج القائم على العلاقات المباشرة والمعرفة المسبقة أو الوثيقة بين المتعاملين والاتصال المباشر بينهم، لتنتقل إلى نموذج أكثر انفتاحًا؛ حيث يمكن للبائعين والمشترين الاتصال بعضهم ببعض دون حاجة لمعرفة مسبقة أومشاركة هويتهم.

يتبادل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات النصائح والإرشادات فيما يخص الجرعات في منتديات الحوار المختلفة، وفي حين يعكس تبادل المعلومات هذا زيادة في التسويق، إلا أنَّه قد يعزز أيضًا من جهود الحد من العواقب الضارة لتعاطي المخدرات. وتوفر الإنترنت وسيلة لتبادل هذه المعلومات بسرعة مع الأشخاص الآخرين الذين يتعاطون تلك المواد. ويمكن أن تنقذ هذه المعلومات أرواح المتعاطين في الحالات التي تكون فيها المخدرات مغشوشة بمواد خطرة أو قوية المفعول بشكل غير عادي. أو التحذير ضد البائعين المحتالين، ومديري المواقع غير الموثوقين، والتدابير الأمنية عبر الإنترنت. وعادة ما تكون المناقشات ذات طابع محلي للغاية. وعلى الرغم من أن مثل هذه المناقشات وتبادل المعرفة قد يعد أمرًا إيجابيًّا، فمن غير المرجح كما تشير الدراسات التقييمية الدولية أن تؤدي إلى تخفيض درجة الخطورة الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات.

وفيما يتعلق بتصنيع بعض أنواع المخدرات من قبل الأشخاص المتعاطين أنفسهم، تكشف الدراسة عن وجود تبادل التعليمات عبر منصات التواصل الاجتماعي حول كيفية القيام بذلك بمخاطر منخفضة. بل توجد بالكثير من المنصات تعليمات خاصة باستبدال الاعتماد على تركيب السلائف الكيميائية الخاضعة للتنظيم والمراقبة من أجل إنتاج الميثامفيتامين على سبيل المثال، بعناصر أخرى يمكن استخراجها من منتجات مصنعة بالفعل، ويمكن الحصول عليها بشكل قانوني، وهو أمر أشارت إليه كذلك كثير من الدراسات الدولية (INCB, 2023).

ومن الآثار الجانبية غير المقصودة لنشر المعرفة من خلال الإنترنت التأثير على المعايير الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتعاطي المخدرات وتزايد الدعاوى العربية لمجاراة بعض الدول الغربية في نظرتها للمخدرات، وربما كان لتقنين القنب في بعض من هذه الدول دور في تنامي وجود محتوى عربي يروج لتعاطي القنب على وسائل التواصل الاجتماعي كجزء من نمط حياة صحية، أو كعلاج لبعض المخاطر الصحية المعروفة (UNODC, 2024).

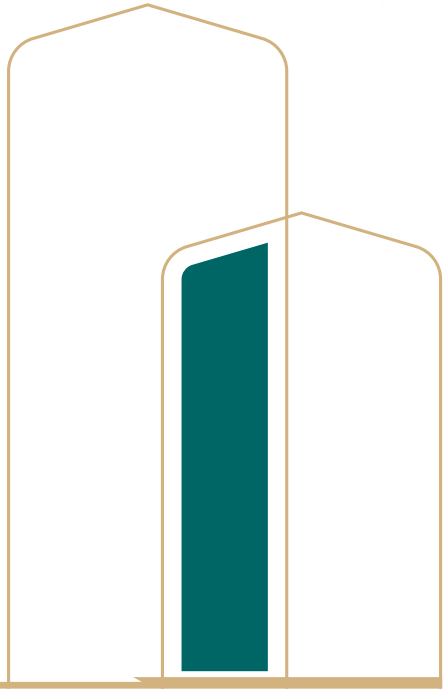

الخاتمة والتوصيات

من خلال التحليل السابق، تؤكد الدراسة على عدد من النتائج وذلك على النحو التالي:

- تنامي إدراك عينة الشباب العربي لاستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كأسواق للمخدرات غير المشروعة، وكوسائط للترويج لها، كما تشير إلى وجود نسبة لا يستهان بها مِمَّن حاولوا أو جربوا بالفعل استخدام هذه الأسواق.
- يحمل المحتوى الترويجي للمخدرات على منصات التواصل الاجتماعي كثيرًا من الرسائل السلبية والمفاهيم المغلوطة التي يقتضي واقع تأثيرها السلبي المتنامي مواجهة حاسمة عبر التتبع والحجب والمنع، وكذلك عبر بث رسائل وقائية مضادة تنتهج نفس التكنيكات المستخدمة للترويج السلبي.
- يمثل التعرض للمحتوى الترويجي بمضمونه التشجيعي والتعليمي أحيانًا كثيرة دافعًا لدى بعض الشباب العربي من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في عينة الدراسة للتفكير في تجريب تعاطي المخدرات، بل والتعاطي التجريبي لها.
- تمثل سهولة الوصول للمخدرات غير الشرعية على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الإنترنت السطحي في الدول العربية عاملًا مؤثرًا في ولوج محتمل كبير بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين لا يتعاطون المخدرات في الواقع الحقيقي. وبات من الممكن لعمليات البحث البسيطة توجيه المشتري المحتمل إلى مواقع الويب التي تبيع "التوابل" أو"العقاقير المخدرة القانونية" أو القنب الصناعي. ومع ذلك، اختفت سوق هذه المنتجات في بعض البلدان العربية جزئيًّا بسبب التغييرات التي تم إدخالها إلى التشريعات المنظمة للإنترنت والتجارة الرقمية وغيرها. علاوة على ذلك، قد تغري وفرة وتنوع عرض المخدرات المتاحة، أو المستحدثة المتعاطين الحاليين بتوسيع نطاق استخدامهم إلى عدد أكثر من أنواع هذه المخدرات.
- ربما يكون الأمر الأكثر إشكالية كما تكشف عنه الدراسة الراهنة، هو أنه بالإضافة إلى أن المخدرات أصبحت أكثر سهولة في الوصول إليها، اتفاقًا مع ما أشارت إليه الكثير من الدراسات العالمية، فإن توصيف المحتوى العربي على وسائل التواصل الاجتماعي التي سبق تناولها بالدراسة يكشف أن عرض المخدرات الآن بات أكثر تنوُّعًا من حيث الأنواع وطرق الترويج والعرض.
- فضلًا عن ذلك، يميل مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي أكثر نحو استخدام الصور أو الأيقونات أو الرموز التعبيرية التي تشبه المنتجات التي يبحث عنها المستهلكون، وبالتالي تقديم طريقة بديلة

للتواصل وتحديد المنتجات غير المشروعة، وهي طريقة لا تتطلب استخدام النص التقليدي، ومن ثَمَّ يصبح من الصعب على سلطات إنفاذ القانون تحديدها سريعًا.

- تستضيف كثير من هذه المنصات أسواقًا رقمية نشطة للمخدرات مناسبة تمامًا للاستفادة من ميزات المنصات مع غياب أو عدم فاعلية لنظم الإشراف على المنصة Effective Moderation. ومن ثَمَّ بات شراء وبيع المخدرات ممكنًا دون تهديد مباشر بالقبض على أطراف هذه العملية أو حجب نشاطهم ومنعه، كما أبرزت كثير من الدراسات تجارة المخدرات على شبكة الإنترنت؛ حيث تم تداول عدد من المواد المؤثرة عقليًّا والمنتجات الصيدلانية الجديدة.
- لم تنجح معظم المنصات في تعديل المحتوى العربي القابل للبحث المتعلق بالمخدرات. وكانت منصات Meta أكثرها إخفاقًا في الحد من الوصول إلى أسواق المخدرات من خلال عمليات البحث عن الكلمات الرئيسة. كما حافظ موقع Tik Tok على ممارسة إدارة معتدلة، على الرغم من أن ذلك لم يمنعنا من العثور على محتوى عربي متعلق بالترويج والتشجيع على التعاطي أو البيع والتهريب على الموقع.
- كذلك، كان من السهل جدًّا الوصول إلى أسواق المخدرات على كل من Snapchat وReddit. وعلى Facebook، Snapchat يمكن للمشتري المحتمل العثور على البائعين على الفور، بالإضافة إلى التعرض للكثير من المواد الترويجية، وبشكل عام هناك خلل في كيفية هيكلة نظام الإشراف والإدارة للمحتوى العربي في غالب منصات التواصل الاجتماعي المشمولة بالدراسة مقارنة بالمحتوى غير العربي.
- كما تعمل منصات المراسلة، سواء المشفرة أو غير المشفرة، على تسهيل معاملات المخدرات الأكثر خصوصية عبر الرسائل المباشرة؛ إذ إن مبيعات المخدرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتم بشكل مجهول بداية، إلا أنها تميل إلى أن تتطلب معاملات مباشرة، وبالتالي تنتهي إلى لقاءات وجهًا لوجه يتم ترتيبها عبر هذه التطبيقات. إن الحاجة إلى المعاملات وجهًا لوجه تعني أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء وبيع المخدرات هو عملية تحدث في نطاق محلي إلى حد كبير وغالبًا ما يعيش المشترون والبائعون في نفس البلد. وعلى النقيض من ذلك، فإن استخدام أسواق الشبكة المظلمة لهذه الأغراض هو ظاهرة إقليمية وعالمية جزئيًّا.
- إن الشعبية المتزايدة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات في العالم العربي بشكل خاص تعكس تحفظًا نسبيًّا بين الأفراد في الوصول إلى الويب المظلم، ربما لأنه غالبًا ما يُنظر إليه على أنه

يتطلب لاستخدامه مهارات متقدمة لتكنولوجيا المعلومات؛ ولكونه مستهدفًا بشكل متزايد من قبل سلطات إنفاذ القانون. وبالتالي، يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل المشفرة على أنها بدائل محلية أسرع وأكثر ملاءمة، وأكثر سهولة في الاستخدام لشراء المخدرات مقارنة بأسواق المخدرات المعقدة والمتقلبة على شبكة الإنترنت المظلمة.

يبين التحليل الوارد في هذا التقرير أن الترويج لبعض المواد ذات التأثيرات الضارة والممارسات السلوكية المنحرفة كان في خلال العقدين الأخيرين مثار اهتمام مجتمعى عالمي؛ إذ أدت زيادة الترابط الرقمي إلى ابتكارات في كيفية عمل سلاسل التوريد، ولكن النمو المستمر للتسوق عبر الإنترنت لا يقتصر على شراء السلع المشروعة. إذ انعكست الزيادة في استخدام الإنترنت بين عامة السكان على زيادة استخدام الإنترنت المفتوحة، المعروفة أيضًا باسم الشبكة الواضحة أو السطحية، وكذلك الشبكة العميقة لشراء المخدرات.

ولقد أضافت التطورات في منصات الاتصالات الرقميَّة بعدًا جديدًا لتوزيع المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية. وسعيًا نحو الإسهام في الحد من مشكلة المخدِّرات بجميع أبعادها، وما يرتبط بها من عواقب، يضع التقرير أهمية خاصَّة في هذه الخاتمة لتنفيذ برامج الركيزة الحيويَّة لإستراتيجية مراقبة المخدِّرات والتعامل معها باستخدام نهج مبتكرة وتدخلات قائمة على الأدلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والعمليات البحثية والرصدية المسؤولة عن بناء القواعد المعرفية التي يُستند إليها عند تحديد التشخيص ورسم خرائط التدخلات والتدابير التنفيذيَّة.

ولقد أصبح ترويج المخدرات المشروعة وغير المشروعة قضية مهمة في العصر الرقمي؛ حيث تعمل منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل المشفرة وأسواق الشبكة المظلمة كقنوات أساسية لنشر المحتوى المتعلق بتجارة المخدرات. وتتيح خاصية إخفاء الهوية التي توفرها هذه المنصات لتجار المخدرات العمل دون خوف من العقاب؛ ممَّا يزيد من صعوبة مراقبة هذه الأنشطة واعتراضها من قبل أجهزة إنفاذ القانون. كما أن الاستخدام الواسع النطاق لتقنيات التشفير وتعزيز الخصوصية يزيد من تعقيد جهود الكشف عن المجرمين، وهو ما يسمح لتجار المخدرات بالاتصال بالمشترين المحتملين دون الكشف عن هوياتهم.

على الرغم من التقدم التقني المنجز، فإن هناك تحديات كبيرة تواجه مراقبة ترويج المخدرات على الإنترنت بشكل فعَّال. وغالبًا ما تكون الأدوات الآلية، على الرغم من فائدتها، محدودة بقدرتها على تفسير اللغة المشفرة والعامية وأساليب تجار المخدرات المتطورة بشكل متسارع. كما يتسبب الطابع العالمي للإنترنت

وحجم المحتوى الهائل في أن تصبح أجهزة إنفاذ القانون مثقلة بالعمل، وتكافح لمواكبة انتشار المحتويات ذات الصلة بتجارة المخدرات عبر منصات ومناطق جغرافية متعددة.

التوصيات المتعلقة بالسياسات وإستراتيجيات المواجهة

نظرًا للطابع العالمي لتجارة المخدرات على الإنترنت، فإن الحاجة تبدو ملحة لوجود أطر قانونية متسقة عبر الدول. ويمكن أن يشمل ذلك معاهدات أو اتفاقيات دولية تعمل على توحيد تعريف الجرائم المتعلقة بالمخدرات وإقرار عقوبات مشتركة. حيث إن هذه الأطر أن تسهّل إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية عبر الحدود؛ ممَّا يحد من قدرة التجار على استغلال الثغرات القانونية من خلال تنفيذ أعمالهم في ولايات قضائية ذات لوائح قانونية ضعيفة. كما يمكن لمنظمات دولية مثل: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن تقود الجهود الرامية إلى وضع هذه السياسات الموحدة.

كذلك، فإنه على الحكومات أن تعمل معًا لتعزيز بروتوكولات تبادل البيانات التي تتيح مشاركة وتبادل المعلومات بشكل فعَّال بين الدول. بحيث يشمل ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي حول شبكات الاتجار بالمخدرات، وبيانات المعاملات، والبصمات الرقميَّة للمشتبه بهم. إن وضع إرشادات قانونية أكثر وضوحًا حول تبادل البيانات يمكن أن يساعد في تجاوز العوائق الحالية التي تفرضها قوانين الخصوصية واللوائح الوطنية المختلفة.

على المستوى الوطني، ينبغي للحكومات تحديث قوانين الجرائم السيبرانية لمواجهة تجارة المخدرات على الإنترنت على وجه التحديد. ويشمل ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك المتورطين في إنتاج وتوزيع وبيع المخدرات غير المشروعة على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفرض القوانين على منصات التواصل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت التعاون في مجال مراقبة الأنشطة غير القانونية والإبلاغ عنها.

كما يمكن للحكومات الوطنية أن تنظر في استحداث سياسات تشجع شركات التواصل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت على الامتثال للقوانين. ومن الممكن أن يشمل ذلك تقديم مزايا ضريبية، أو تقديم إعانات، أو التكريم العلني للشركات التي تشارك بنشاط في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتستثمر في تطوير التقنيات التي تساعد في المراقبة وإنفاذ القانون.

التوصيات التكنولوجية المتعلقة بآليات المواجهة

على الحكومات والجهات المعنية في القطاع الخاص الاستثمار في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة المتقدمة القادرة على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة الشبكة المظلمة في الوقت الفعلي. وينبغي أن تكون هذه الأدوات قادرة على اكتشاف أنماط التواصل المتطورة، بما في ذلك استخدام اللغة المشفرة، والتعرُّف إلى الصور، وتحديد المنصات الناشئة التي يستخدمها التجار. ويمكن أيضًا استخدام التحليلات التنبئية القائمة على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتحولات في اتجاهات تجارة المخدرات واستهداف نقاط الاتصال المحتملة بشكل استباقي.

ونظرًا لاستخدام العملات المشفرة على نطاق واسع في معاملات تجارة المخدرات على الإنترنت، فإن تعزيز أدوات تحليل البلوك تشين يُعتبر أمرًا بالغ الأهمية. حيث ينبغي أن تكون هذه الأدوات قادرة على تتبع المعاملات من خلال العملات المشفرة المتعددة، وتحديد أنماط النشاط غير القانوني، وربط المعاملات بمستخدمين محددين أو شبكات محددة. كما يمكن للحكومات أن تتعاون مع الشركات الخاصة المتخصصة في الأدلة الرقميَّة للبلوك تشين؛ بغية تطوير قدرات التتبع لديها بشكل أكبر.

ومع الاستخدام المتزايد للتشفير من قبل تجار المخدرات، تبرز الحاجة إلى تقنيات فك تشفير أكثر تطورًا يمكنها اختراق الاتصالات المشفرة دون انتهاك حقوق الخصوصية. وقد يتضمن ذلك استحداث أساليب تشفير جديدة أو إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا لتوفير وصول مستتر لأجهزة إنفاذ القانون تحت إشراف قانوني صارم.

بالإضافة إلى ذلك، يجب نشر برامج زحف الويب الآلية المزودة بخوارزميات تعلم الآلة لتمشيط الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وأسواق الشبكة المظلمة، بحثًا عن المحتوى ذي الصلة بتجارة المخدرات. حيث يمكن برمجة هذه البرامج لتحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، وجمع الأدلة، وحتى تتبع المسارات الرقميَّة التي يستخدمها التجار للتواصل مع المشترين.

التوصيات المتعلقة بالتعاون الدولي والإقليمي

بغية مكافحة الطابع العالمي لتجارة المخدرات على الإنترنت بشكل فعَّال، فإنه على الدول إنشاء فرق عمل مشتركة تجمع بين أجهزة إنفاذ القانون وخبراء الأمن السيبراني واختصاصيين قانونيين من عدة دول. وينبغي تمكين هذه الفرق من إجراء التحقيقات عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي، وتنسيق عمليات تفكيك شبكات الاتجار الرئيسة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤدي المنظمات الدولية مثل: الإنتربول واليوروبول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورًا محوريًّا في تسهيل التعاون بين الدول. حيث يمكن لهذه المنظمات توفير منصات لتبادل المعلومات، وتنسيق العمليات المشتركة، وتقديم التدريب والموارد للدول التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لمكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت بشكل فعَّال.

كما ينبغي للحكومات أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع شركات التواصل الاجتماعي، ومقدمي خدمات الإنترنت لضمان مشاركتها الفعَّالة في مكافحة تجارة المخدرات على الإنترنت. ويمكن أن تشمل هذه الشراكات عقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات، والتطوير المشترك لتقنيات المراقبة، وتضافر الجهود لوضع القواعد الأخلاقية الخاصة بتبادل البيانات وخصوصية المستخدم.

وفي الحالات التي يكون فيها التعاون الطوعي من جانب شركات التواصل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت غير كافٍ، فإنه يتعين للحكومات النظر في سن قوانين تُلزم هذه الشركات بالامتثال لمتطلبات المراقبة والإبلاغ. ويمكن أن يشمل ذلك فرض عقوبات على عدم الامتثال أو إنشاء هيئات إشرافية لضمان التزام هذه الشركات بالمعايير القانونية.

كما ينبغي أن تشمل الجهود التعاونية حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تثقيف الجمهور حول مخاطر تجارة المخدرات على الإنترنت، وكيفية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. ويمكن أن تقود هذه الحملات أجهزة حكومية بالشراكة مع شركات التواصل الاجتماعي والمدارس والمنظمات المجتمعية.

أيضًا، يجب أن تركز المبادرات على تقديم خدمات الدعم للأفراد المتضررين من تجارة المخدرات على الإنترنت، بما في ذلك خدمات معالجة الإدمان، وتقديم المساعدة القانونية، وتوفير برامج إعادة التأهيل. ومن الممكن أن يُسهم التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية في القطاع الخاص في تعزيز نطاق وفاعلية خدمات الدعم هذه.

ويوصي التقرير الراهن كذلك بعدة تدابير تنفيذية يمكن عرضها فيما يلي:

- إنشاء المرصد الرقمي الإقليمي بهدف مراقبة ورصد محتوى المواقع الرقمية وبتركيز خاص على وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل مع الرسائل السلبية التي تبث عبر هذه الوسائط، وكذلك للتعامل مع التحديات المرتبطة بتطور وسائل الترويج الرقمي للمخدرات، والاستثمار في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة المتقدمة القادرة على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة الشبكة المظلمة في الوقت الفعلي. وينبغي أن تكون هذه الأدوات قادرة على اكتشاف أنماط التواصل المتطورة، بما في ذلك استخدام اللغة المشفرة، والتعرُّف إلى الصور، وتحديد المنصات الناشئة التي يستخدمها التجار. ويمكن أيضًا استخدام التحليلات التنبئية القائمة على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتحولات في اتجاهات تجارة المخدرات واستهداف نقاط الاتصال المحتملة بشكل استباقي.
- تعزيز وتطوير محتوى منصة إقليمية إلكترونية توعوية تفاعلية تتضمن موقعًا على شبكة الإنترنت وتطبيقًا إلكترونيًّا على الهواتف الذكية، ومنصات متعددة على جميع وسائل الاتصال الاجتماعي، ويتضمن تطوير هذا المحتوى رقمنة محتوى الأدلة التدريبية للمهارات الحياتية والأسرية والوالدية وتقديمها عبر المنصة الرقميَّة، وتطوير وإطلاق برنامج رسوم متحركة توعوي تفاعلي يستهدف رفع وعي النشء بالظاهرة، وإطلاق محتوى افتراضي يرصد تداعيات تعاطي المخدرات بشكل تخيلي موجه للشباب، وكذلك تصميم وتطوير ألعاب إلكترونية توعوية للوقاية من المخدرات تطبيقًا لمفهوم التلعيب Gamification. ويوصي التقرير بأن تنظم الحكومات العربية حملات للوقاية من تعاطي المخدرات، باستخدام رسائل للتوعية بالمخاطر المتصلة بالمخدرات، تعمم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقد يؤدي نشر المعلومات عبر الإنترنت في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وخدمات الصحة العامة والمجتمع إلى تقليل العواقب الضارة للاستعمال غير الطبي للمخدرات، ويعمل كإنذار مبكر بالأنماط الجديدة لتعاطي المخدرات، ويسهم في إيصال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى خدمات العلاج وغيرها من الخدمات الصحية. حيث لا يزال الهدف الأساسي للتدابير التي تتخذها الحكومات في هذا المجال هو الوقاية من إساءة استعمال المخدرات، ولا سيَّما بين الشباب.

- إنشاء الآلية الإقليميَّة العربية للوقاية من المخدرات بدرجاتها الثلاث: وتُعنى بتقديم المشورة والمساعدة التقنية والتنسيقيَّة، وتعزيز التعاون في جهود الوقاية من المخدرات وإساءة استعمالها في الإقليم. وتقديم المساعدة الفنية في مجال تصميم وتنفيذ حملات إعلامية وقائية هادفة ومبدعة تتناول القضية وتداعياتها، مع تبني فلسفة مناهضة الوصم من أجل ضمان توافر خدمات الصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية لمتعاطي المخدِّرات، ووصولهم إلى تلك الخدمات وتقديمها لهم.

- تعزيز نشر وتطوير وتنفيذ برامج الوقاية الأولية القائمة على تعزيز المهارات الحياتية عبر تصميم وتطوير أدلة تفاعلية ورقمية لهذه المهارات تستلهم الخبرات الدولية، وتراعي الخصوصية الثقافية لدول الإقليم؛ بهدف حماية الفرد من خلال بناء قدرته على التكيف ومعالجة مواطن الضعف الداخلية والبيئية لديه مثل: القدرة الفكرية والتجاوب مع الضغوط اليومية وقضايا الأسرة والوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومثل ذلك عقد دورات تدريبية عن بُعد لإعداد المدربين على برامج المهارات الحياتية المعتمدة من مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.

- إنشاء المرصد الإقليمي للمخدِّرات؛ ويشمل نظامًا موحدًا وبنكًا للمعلومات وقاعدة معرفية حول الظاهرة وموجهًا لترشيد السياسات، وتتمثل مهامه في: تشجيع وتطوير بناء نظم رصد وطنيَّة في كل دول الإقليم، وتعزيز جهود الرصد الإقليمي والوطني لانتشار المخدرات تعاطيًا وإدمانًا والاتجار بها، وكذا العواقب المرتبطة بها. كما تبرز الحاجة لإجراء أبحاث توضح تداعيات أسواق المخدرات على الإنترنت على الصحة العامة على المدى الطويل. وأن يتضمن ذلك تتبع اتجاهات تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وتقييم فاعلية إستراتيجيات الحد من الأضرار، واستكشاف دور منصات الإنترنت في تسهيل انتشار المخدرات. أيضًا، يمكن أن تتحرى الدراسات تأثير أسواق المخدرات على الإنترنت على الشباب والفئات السكانية الضعيفة، فضلًا عن إمكانية التدخلات الرقميَّة للحد من أضرار المخدرات.

التوصيات المتعلقة باتجاهات البحث المستقبلية

بحوث تتناول طرقًا جديدة للكشف عن الأنشطة غير المشروعة في البيئات المشفرة

تمثل الحوسبة الكمومية تهديدًا وفرصة في مجال التشفير. يجب أن تدرس الأبحاث المستقبلية إمكانات الحوسبة الكمومية في فك طرق التشفير الحالية التي يستخدمها تجار المخدرات وتطوير خوارزميات التشفير المقاومة للكم. هذه الأبحاث ضرورية للبقاء متقدمين على التجار الذين قد يستخدمون يومًا ما التكنولوجيا الكمومية لتأمين اتصالاتهم ومعاملاتهم.

ومن بين مجالات البحث الواعدة الأخرى تقنيات تحليل البيانات التي تحافظ على الخصوصية، مثل: التشفير المتجانس والحوسبة الآمنة متعددة الأطراف؛ حيث تتيح هذه الأساليب تحليل البيانات المشفرة دون فك تشفيرها، وهو ما قد يكون مفيدًا في الكشف عن الأنشطة غير المشروعة مع مراعاة اعتبارات الخصوصية. كما يمكن أن تركز الأبحاث على تكييف هذه التقنيات لمراقبة الاتصالات والمعاملات المشفرة ذات الصلة بتجارة المخدرات على نطاق واسع.

ومع تزايد استخدام تجار المخدرات لتطبيقات المراسلة المشفرة، فإن هناك حاجة إلى إجراء أبحاث تهدف إلى تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي القادرة على اكتشاف الأنشطة غير المشروعة داخل هذه البيئات المشفرة. ويشمل ذلك تحديد الأنماط في البيانات الوصفية، مثل: تواتر الرسائل وتوقيتها، أو استخدام تعلم الآلة لاكتشاف الحالات الغريبة في حركة المرور على الشبكة التي قد تشير إلى اتصالات ذات صلة بالمخدرات. ومن مجالات الاهتمام الأخرى التي يجب التركيز عليها أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل تقنيات التعتيم على المحتوى، مثل: إخفاء المعلومات؛ حيث يخفي التجار الرسائل داخل الصور أو الملفات الأخرى.

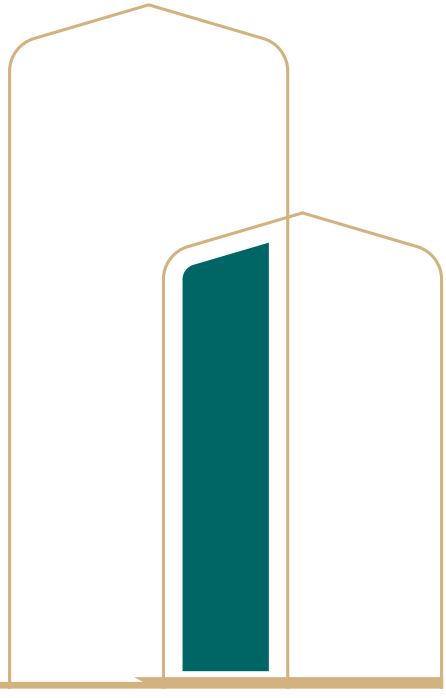

المراجع

المراجع العربية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، تقرير المخدّرات العالمي (2023)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2023.

مكتب الأمم المتحدة للمخدّرات والجريمة. (2019). الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدّرات العالميَّة ومواجهتها، أغسطس 2019. https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Subsidiary_Bodies/Subcommission/54th_Documentation/19-06697_A_ebook.pdf

الهيئة الدوليَّة لمراقبة المخدّرات. (2021). (INCB). تقرير عام 2021. https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR2021/Annual_Report/E_INCB_2021_1_ara.pdf

الهيئة الدوليَّة لمراقبة المخدّرات (2022). (INCB). تقرير عام 2022. https://unis.unvienna.org/unis/uploads/documents/2023INCB/INCB_annual_report-Arabic.pdf

الهيئة الدوليَّة لمراقبة المخدّرات (2023). (INCB). تقرير عام 2023. https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR2023/AR_05_Arabic.pdf

المراجع الأجنبيَّة

Abazid, H.,»Drug Abuse in the Middle East: A focus on Syria.» In Handbook of Substance Misuse and Addictions: From Biology to Public Health, pp. 2648 - 2629. Cham: Springer International Publishing, 2022.

Abdel Samad, Y.,»Case study: dark web markets.» Dark Web Investigation (247 -237 :(2021.

Adel, A., and Mohammad Norouzifard.»Weaponization of the growing cybercrimes inside the dark net: The question of detection and application.» Big Data and Cognitive Computing 91 :(2024) 8.8.

Afilipoaie, A., and Shortis,P.,»Silk Road: After being closed twice, can the brand ever 'rise again?', GDPO Situation Analysis, January, 2015.

Aldalbahi,S., and Albesher, A.,»Young Saudis' Evaluations and Perceptions of Privacy in Digital Communities: The Case of WhatsApp and Telegram.» Sustainability 15, no. 14 11286 :(2023).

AllahRakha, N.»Rethinking digital borders to address jurisdiction and governance in the global digital economy.» International Journal of Law and Policy 2, no. 2024) 1).

Alzahrani, I., et al.,»Enhancing Cyber - Threat Intelligence in the Arab World: Leveraging IoC and MISP Integration.» Electronics 13, no. 2526 :(2024) 13.

Andrei, F. et al,.»Trust intermediary in a cryptomarket for illegal drugs.» European Sociological Review 40, no. 172 - 160 :(2024) 1.

Andrei, F. et al»Investigating Security Folklore: A Case Study on the Tor over VPN Phenomenon.» Proceedings of the ACM on Human - Computer Interaction 7, no. CSCW26 -1 :(2023) 2.

Andrew, J., and Baker, M.,»The general data protection regulation in the age of surveillance capitalism.» Journal of Business Ethics 578 -565 :(2021) 168.

Boekhout van Solinge, T.»Global cocaine flows, geographical displacement, and crime convergence.» In The Evolution of Illicit Flows: Displacement and Convergence among Transnational Crime, pp. 81 -57. Cham: Springer International Publishing, 2022.

Byungkyu, L. et al,»Systematic evaluation of state policy interventions targeting the US opioid epidemic, 2018 -2007.» JAMA network open 4, no. 2021) 2): e-2036687 e2036687.

Clark,L.,»Overcoming the Challenges of Policing Drug Trafficking on the Dark Web», Searchlight.Cyber, accessed December 2024 ,10.

Cruz, S., and Martín - del - Campo, R.,»Synthetic Opioids as New Psychoactive Substances (NPS).» In Opioids: Pharmacology, Abuse, and Addiction, pp. 383 -363. Cham: Springer International Publishing, 2022.

DEA,»2020 National Drug Threat Assessment (NDTA)», 2020.

Dhali, M., et al.,»Cryptocurrency in the Darknet: sustainability of the current national legislation.» International Journal of Law and Management 65, no. 282 -261 :(2023) 3.

Ebrahimi, M., et al.,»Semi - supervised cyber threat identification in dark net markets: A transductive and deep learning approach.» Journal of Management Information Systems 37, no. 722-694 :(2020) 3

EUDA,»EU Drug Market: New psychoactive substances — Distribution and supply in Europe: Synthetic cannabinoids», 2024.

Financial Action Task Force»Illicit Financial Flows from Cyber - Enabled Fraud.» 2023.

Frank, R. and Mikhaylov, A.,»Beyond the 'Silk Road': Assessing illicit drug marketplaces on the public web.» Open Source Intelligence and Cyber Crime: Social Media Analytics (111 - 89 :(2020.

Guarita, B., et al.,»Monitoring drug trends in the digital environment–new methods, challenges and the opportunities provided by automated approaches.» International Journal of Drug Policy 103210 :(2021) 94.

Ijiga, A., et al.,»Advanced surveillance and detection systems using deep learning to combat human trafficking.» Magna Scientia Advanced Research and Reviews 11, no. :(2024) 01 286 -267.

INTERPOL,»Cybercrime threat response», accessed December 2024 ,10.

IUT (2024). International Telecommunication Union, https://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx/#/ar

Javeriah, S., et al.,»The anonymity of the dark web: A survey.» IEEE Access 33628 :(2022) 10 33660 -.

Kassab,S., et al,»Terrorism and Organized Crime.» In The Illegal Drug Trade and Global Security, pp. 121 -101. Cham: Springer International Publishing, 2022.

Kumar,A., and Rosenbach,E.,»The Truth About the Dark Web», International Monetary Fund, September, 2019.

Kuner, C., et al,. The EU general data protection regulation: a commentary. Oxford University Press. 2020.

Kushwaha,P. et al.,.»Enhancing clinical drug trial monitoring with blockchain technology.» Contemporary Clinical Trials (107684 :(2024.

Miliano et al.,»Sales and advertising channels of new psychoactive substances (NPS): internet, social networks, and smartphone apps.» Brain sciences 8, no. 123 :(2018) 7.

Mohamed, C.,»The Dark Web and the future of illicit drug markets.» Journal of Transportation Security 15, no. 191 -173 :(2022) 3.

Oxford Analytica.»Middle East captagon flows threaten regional security.» Emerald Expert Briefings oxan - db (2022).

Per Håkon,M., et al,»The Ransomware - as - a - Service economy within the darknet.» Computers & Security 101762 :(2020) 92.

Priyanka, G., et al,»Illegal Drug Use and Government Policy: Evidence from a Darknet Marketplace.» (2024).

Radcliffe, D. et al, Social media in the Middle East 2022: A year in review. SSRN, 2023.

Scheffler, S., and Mayer.J.,»Sok: Content moderation for end - to - end encryption.» arXiv preprint arXiv:2023) 2303.03979).

Shambhavi, S.,»Issues with enforcing Mutual Legal Assistance Treaties (MLATs): Access to cross - border data in criminal investigation.» Available at SSRN 2020) 3815270).

Singh, S. et al,»Social Network Analysis: A Survey on Process, Tools, and Application.» ACM Computing Surveys 56, no. 39 -1 :(2024) 8.

Son, J. et al., ,»Forensic analysis of instant messengers: Decrypt Signal, Wickr, and Threema.» Forensic Science International: Digital Investigation 301347 :(2022) 40.

Tomazic, T. , and Jerkovic, O.,.»Online interventions for the selective prevention of illicit drug use in young drug users: Exploratory study.» Journal of medical Internet research 22, no. 2020) 4): e17688.

Turner, A., et al.,.»Analysis techniques for illicit bitcoin transactions.» Frontiers in Computer Science 600596 :(2020) 2.

UNODC (n.d.).»Undercover operations.» Retrieved December 2024 ,10.

UNODC,»Global Programme on Cybercrime», accessed December 2024 ,10.

UNODC,»Use of the Dark Web and Social Media for Drug Supply», accessed December 2024 ,10.

UNODC. (2022). World Drug Report 2022, booklet 1, Executive Summary Policy Implications. New York, United Nations publication. https://www.unodc.org/unodc/en/data - and - analysis/wdr - 2022_booklet - 1.html

UNODC. (n.d.). Drug seizures. Retrieved from https://dataunodc.un.org/dp - drug - seizures

UNODC. (n.d.). International law aspects of countering terrorism. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/FAQ/English.pdf

Valeria,C., et al.,»Identifying new/emerging psychoactive substances at the time of COVID - 19; a web - based approach.» Frontiers in psychiatry 632405 :(2021) 11.

VAN NOORT, A. E. F.»Interception of electronic communications.» The (dis) approval (2018).

Zhang, T.,»Privacy evaluation of blockchain based privacy cryptocurrencies: A comparative analysis of dash, monero, verge, zcash and grin.» IEEE Transactions on Sustainable Computing (2023).

Zhengyi,L., et al.,»Demystifying the dark web opioid trade: content analysis on anonymous market listings and forum posts.» Journal of Medical Internet Research 23, no. 2021) 2): e24486.

Ziavrou, K.,»New Psychoactive Substances: Challenges for Law Enforcement Agencies and the Law», George C. Marshall European Center for Security Studies, June, 2018.